

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٢

الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

تقرير الأمين العام (A/75/84)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

مشروع قرار (A/75/L.43)

البند ٧٣ من جدول الأعمال

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/75/246)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأعضاء على انضمامهم إلى الجلسة العامة اليوم بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. وهذه المناقشة فرصة حاسمة للتضامن مع ملايين الأشخاص العالقين في أشد الظروف سوءاً، ولتعزيز التزامنا الجماعي بدعم العمل الإنساني، الذي يكتسي أهمية بالغة في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد أصبحت هذه المناقشة أكثر أهمية يوماً بعد يوم، وتشير للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١ إلى أن ٢٣٥ مليون شخص سيحتاجون إلى

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/75/75 و A/75/238 و A/75/317)

مشاريع القرارات (A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



واضح لضمان برامج تطعيم سريعة لمن هم في أمس الحاجة إليها. ومن الضروري أن يتم تمويل ودعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، بما في ذلك المرفق المعني بإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس)، بشكل كافٍ من أجل ضمان قدرتها على بلوغ تلك الأهداف.

ثانياً، يجب ألا ننسى أن الأزمات الإنسانية كانت هنا قبل وقت طويل جداً من ظهور مرض فيروس كورونا. ولم تؤد الجائحة سوى إلى زيادة أوجه الضعف وأوجه عدم المساواة القائمة. ويجب أن نواصل بذل كل جهد لمعالجة حالات النزاع ومعالجة الشواغل المناخية والبيئية. وفي الوضع الراهن، لا يزال الناس يعانون في خضم النزاعات المتدهورة وطويلة الأمد. وينبغي للدول الأعضاء وأطراف النزاع أن تتخذ على وجه السرعة جميع التدابير اللازمة من أجل تعزيز واحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك عن طريق كفالة حماية المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والقطاع الصحي ومرافقهم. كما لا يمكننا أن نسمح لكوفيد-١٩ بأن يثينا عن مواجهة التحدي الأكبر المتمثل في التصدي لتغير المناخ، الذي يهدد بتأجيج الأزمات الإنسانية في المستقبل. وإذ يضح المجتمع الدولي تربيونات الدولارات في عملية التعافي من كوفيد-١٩، من الهام أن يتم ذلك من خلال النظر بعين المرونة التي تركز على انتعاش أفضل وأكثر مراعاة للبيئة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن القرارات الإنسانية التي ستناقش اليوم، والقرار التأسيسي ٤٦/١٨٢ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، تتسم بالأهمية البالغة لعمل المنظمة ولمن نخدمهم. ونحن مدينون لشعوب العالم بأن نولي هذه المسألة اهتمامنا الكامل.

وأطلع إلى مناقشتنا اليوم وأعطي الكلمة الآن لممثل غيانا ليعرض مشروع القرار A/75/L.11 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مساعدة إنسانية في عام ٢٠٢١، منهم ١٦٠ مليون شخص اعتُبروا الأكثر ضعفاً، ويحتاجون مساعدة عاجلة بتكلفة قدرها ٣٥ مليار دولار. ويجب علينا أيضاً أن نستعد هذا العام للاحتمال الخطير بحدوث مجاعة، حيث إن ٢٧٠ مليون شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ومن الواضح أن هناك عملاً يتعين القيام به، ومن مسؤوليتنا كفالة بذل كل جهد ممكن لتعزيز التنسيق والوصول إلى من هم في أمس الحاجة. ويجب بذل جهود قوية على وجه الخصوص لدعم المشردين داخليا واللاجئين، فهم معرضون بشدة للإصابة بكوفيد-١٩، ويكافحون من أجل الحصول على الدعم الأساسي. ولا يمكن المبالغة في أهمية إدراج اللاجئين والمشردين داخليا في الاستجابات وخطط التعافي من مرض فيروس كورونا، بما في ذلك توزيع اللقاحات. وبالمثل، يجب أن نكفل أن جهودنا التنسيقية تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. كما تضررت النساء والفتيات بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مع تزايد العنف القائم على نوع الجنس بشكل كبير على مدى الأشهر العشرة الماضية، إلى جانب الآثار الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق. ومن الضروري اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في معالجة أزمة كوفيد-١٩ لحماية تلك الفئة.

إن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب هو حجر الزاوية في الأمم المتحدة، ويقع على عاتقنا ضمان أن تتمسك جهود تصدينا للجائحة بذلك المبدأ. وأود أن أوصي بتوصيتين في هذا الصدد. أولاً، كما سمعنا خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في الأسبوع الماضي بشأن كوفيد-١٩ (انظر A/S-31/PV.1 إلى A/S-31/PV.4)، هناك لقاحات واعدة متعددة تلوح في الأفق. وهذه أنباء سارة حقاً، ولكن لا بد لي من التأكيد على أن الموافقة على اللقاحات وإمكانية الحصول عليها أمران مختلفان تماماً. وضمان الوصول العادل والمنصف إلى اللقاحات ليس فقط الأمر الصحيح الذي ينبغي القيام به، بل هو أيضاً التصرف الذكي الذي ينبغي القيام به، وعندما يتعلق الأمر بالاحتياجات الإنسانية والتكاليف والموارد اللاحقة، هناك أساس منطقي

ويشدد مشروع القرار على أهمية اتخاذ إجراءات مبكرة بغية التقليل من آثار الكوارث الطبيعية والتخفيف منها إلى أدنى حد. ثمة أحكام تتعلق بتزايد حجم الكوارث الطبيعية ونطاقها والحاجة إلى مضاعفة الجهود لبناء قدرات المجتمعات وإمكاناتها، فضلا عن تعزيز القدرة على الصمود من خلال مساعدة المجتمعات المحلية على الاستعداد للكوارث الطبيعية والاستجابة لها والتعافي منها. وعلاوة على ذلك، تُشجّع الدول الأعضاء على وضع نهج متسقة لمواجهة تحديات التشرد في سياق الكوارث الطبيعية. ويشجع مشروع القرار جميع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على زيادة الأخذ بنهج قائمة على النظم الإيكولوجية وحلول مستمدة من الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات، وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وعلاوة على ذلك، يلفت الانتباه إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث وفي تقديم المساعدة الإنسانية. ويشجع أيضا على تكثيف الجهود لتعبئة موارد إضافية باتباع نهج تمويلية استباقية ودعم متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به، فضلا عن العمل بشكل جماعي على تحقيق نتائج مشتركة من أجل للتقليل الاحتياج والتعرض للمخاطر ومواطن الضعف. ومن الهام أن مشروع القرار يشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية وأصحاب المصلحة الآخرين، في سياق الكوارث الطبيعية، على ضمان الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات.

وتود المجموعة أن تشكر وفد المغرب على تيسيره وتنسيقه مشروع القرار A/75/L.11 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما نقدر النهج البناء الذي تتبعه جميع الدول الأعضاء والتي أعربت عن تأييدها للتحديث الفني للقرار الإنساني هذا العام. ونأمل أن يحظى مشروع القرار، كما كان الحال في السنوات السابقة، بعدد كبير من المشاركين في تقديمه. والوفود التي ترغب في أن تصبح من مقدمي مشروع القرار مدعوة إلى ذلك. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، وتناشد جميع الوفود أن تبدي تضامنها بشأن هذه المسألة الحاسمة.

السيد بيير (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/75/L.11، المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية". ونظرا لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا والصعوبات التي تعترض إجراء مفاوضات موضوعية بطريقة افتراضية، اختارت مجموعة الـ ٧٧ والصين استكمالاً ذا طابع فني لقرار العام الماضي ١١٥/٧٤. وقد تم الاتفاق على هذا النهج المشترك فيما بين ميسري مشروع القرارين الإنسانيين الآخرين، وهما "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (A/75/L.44) و "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة" (A/75/L.42).

ولئن كان نص هذا العام استكمالاً ذا طابع فني، فإن مشروع القرار يظل هاما تماما وأحكامه منطبقة. وهذا الصدد، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين إعادة التأكيد على أهمية التعاون الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقا للقرار ٤٦/١٨٢ والمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة في منظومة الأمم المتحدة، مع التسليم كذلك بأن الدول المتضررة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة داخل أراضيها.

يؤكد مجددا مشروع القرار أنه من أجل كفالة الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلتي التأهيل والتنمية، لا بد من تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للتعافي في الأجلين القصير والمتوسط، بما يحقق التنمية في الأجل الطويل، بما يوضح الصلة بين التصدي لحالات الطوارئ والتأهيل والتنمية، ويشدد مشروع القرار بقوة على تغير المناخ وأثره على الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بعقد مؤتمر قمة العمل المناخي الذي دعا الأمين العام إلى انعقاده في عام ٢٠١٩، ويحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي قدمت خلال مؤتمر القمة.

والأفراد العاملين في المجال الإنساني الذين تأثروا بالحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن، وفي عدد العاملين في المجال الإنساني الذين قضوا نحبتهم نتيجة العنف أثناء أداء واجبهم. كما ارتفعت أيضا النسبة المئوية للوفيات بين موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محليا وموظفي المنظمات غير الحكومية، مما يوضح أن العاملين في أشد المناطق خطورة ما زالوا معرضين للخطر الشديد. ويجب أن يظل أمنهم أولوية لنا جميعا إذا أردنا لهم أن يواصلوا أداء ولايتهم الحاسمة. ولا تزال المسألة عن انتهاكات القواعد التي تحمي هذا العمل البالغ الأهمية منخفضة بشكل مثير للقلق، مما يسهم في الشعور العام بالإفلات من العقاب، وتكرار الأعمال الشنيعة. إن القوانين الدولية والوطنية توفر أطراً متينة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية، غير أن المسألة تتأخر. إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومساءلة أولئك الذين يعرضون أمنهم للخطر.

هذا العام، وبعد التشاور مع أعضاء الأمم المتحدة، على نحو استثنائي، اقترحنا اعتماد تحديث فني لمشروع القرار، نظرا لحالة وقيود كوفيد-19 الراهنة. وبما أن مسألة ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني لا تزال تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، نعترم استئناف المفاوضات الموضوعية بشأن هذا القرار في العام المقبل. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل إدارة شؤون السلامة والأمن تحت إشراف وكيل الأمين العام غيل ميشو. ومشروع القرار هذا يؤكد مجددا على الولاية القوية والتوجيهات الإضافية من الجمعية العامة للأعمال الأساسية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، على نطاق أوسع.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تؤمن إيمانا ثابتا أن من واجبنا أن ننوه بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأن ندعم أعمالهم ونقوم بكل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز سلامتهم وأمنهم. وأود أن أعرب عن شكري

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/75/L.42.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، مشروع القرار A/75/L.42، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة.

ندرك جميعا الطابع المعقد للمشهد الإنساني الحالي، حيث إن العدد الكبير جدا لحالات الاحتياجات الإنسانية وحجمها يفوقان كثيرا الموارد المتاحة، وتمتد الأزمات أكثر من اللازم. ولم تؤد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلا إلى إضافة طبقات من التعقيد والتقلبات، كما كشفت الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية.

لقد استجابت الأمم المتحدة وموظفو المساعدة الإنسانية للجائحة بالتزام مخلص. ولذلك، فإن من بين الأمور الأكثر إثارة للقلق أن سياق مرض فيروس كورونا يربط آثارا مهنية وعملياتية سلبية إضافية على عملهم، مما يزيد من تقادم العقوبات القائمة التي تحول دون تخفيف المعاناة الإنسانية بل وتهدد حياة العاملين في المجال الإنساني. ويعتمد العمل الإنساني على الأشخاص الذين ننشرهم في الميدان للقيام بهذه المهمة بالفعل. وبدون العاملين في المجال الإنساني، لن يمكن تقديم أي معونة. والمعادلة بسيطة. ولكن هذه البساطة تخفي أكثر المهام تعقيدا وصعوبة التي تواجه المنظمات الإنسانية اليوم، وهي الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجا، في كثير من الأحيان في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مع ضمان سلامة موظفيها وأمنهم. إن مشروع القرار المعروض علينا يجسد التزام المجتمع الدولي بكفالة تنفيذ إطار الحماية الدولية لجميع العاملين في المجال الإنساني وزيادة تعزيز ذلك التنفيذ.

ما انفك العالم يشهد هذا العام انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعدم احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وقد شهدنا زيادة في الأعداد المطلقة لموظفي الأمم المتحدة

وكما تبين لللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١، فقد أدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بنسبة ٤٠ في المائة. إن الهدف من جهودنا الجماعية، كما هو محدد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، هو تقديم المساعدة الفعالة لإخواننا من النساء والرجال والفتيات والفتيان المتضررين من الأزمة. وإذا كان هناك أي شيء أكدته الجائحة فإنها أكدت على أهمية ذلك الهدف، ونحن مقتنعون بأن المساعدة الإنسانية، التي تقدم وفقاً للمبادئ الإنسانية، تظل أفضل طريقة لبلوغه.

وقد كان لهذه الجائحة أيضاً أثرٌ عميق على عملنا هنا في الأمم المتحدة. وبما أن الاجتماعات بالحضور الشخصي قد قُيّدت هذا الخريف، فقد اقترحنا استكمالاً ذا طابع فني لمشروع القرار لهذا العام. وإلى جانب بعض التعديلات الفنية الطفيفة، فإن النص المعروض على الجمعية العامة اليوم هو نفس النص الذي اعتمده في كانون الأول/ديسمبر الماضي (القرار ١١٨/٧٤). وقد تم تنسيق هذا النهج مع كل دولة عضو في الأمم المتحدة، وأود أن أشكر الجميع على اتباع نهج بناءً طوال عملية التشاور. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن هذه السنة استثنائية وينبغي ألا ينظر إليها كسابقة في المستقبل. ونعتقد أن النص يمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم من القيام بعملها القيم لدعم أولئك الأكثر تضرراً من الأزمات الإنسانية. وبالنسبة للسنة المقبلة، نتطلع إلى إجراء مشاورات وثيقة ومفاوضات كاملة بشأن النص الذي سيعتمد في العام المقبل، الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لهذا القرار الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): إن الكمامة التي أرتديها اليوم صنعها في ماليزيا لاجئون أفغان. وألبسها تكريماً لجميع اللاجئين في العالم ومن أجل المساعدة على إبقاء محتهم أولوية عالية جداً.

الجزيل للدعم الذي تلقيناه من لدن جميع الأعضاء في القرار الصعب باختيار تحديث فني هذا العام نظراً للظروف الاستثنائية. وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن امتناننا للوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار المهم هذا. وأود أيضاً أن أشكر إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر على استمرارها في دعمها القيم.

إن هذا القرار ما برح يحظى بتوافق آراء حقيقي وينبغي أن يظل كذلك، لأنه دلالة على إنسانيتنا المشتركة. ونحن مدينون بذلك للذين يخاطرون بحياتهم يوماً من أجل إنقاذ حياة الآخرين. إنهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط من الجمعية العامة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لعرض مشروع القرار A/75/L.44.

السيدة إينستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشير إلى أن السويد تؤيد تماماً البيان الذي سيُدلى باسم الاتحاد الأوروبي.

وبالنيابة عن الدول الـ ٩٨ المقدمة لمشروع القرار، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع قرار هذا العام، الوارد في الوثيقة A/75/L.44، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وهو ما يسمى بالقرار الإنساني الشامل. يصادف هذا العام الذكرى السنوية التاسعة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ٤٦/١٨٢، الذي عرض واتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والذي أنشأ الأساس الذي تقوم عليه المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة اليوم. وقد تولت السويد تيسير المفاوضات بشأن نص القرار منذ ذلك الحين.

لقد زادت الاحتياجات الإنسانية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب الحروب والنزاعات التي طال أمدها والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. ومنذ آخر مناقشة إنسانية (انظر A/74/PV.49)، تقاومت هذه العوامل بسبب جائحة فيروس كورونا وعواقبها المباشرة وغير المباشرة.

العقبات القائمة التي تعترض القدرة على تخفيف المعاناة الإنسانية. ولئن كانت قد وُضعت بعض القيود بحق لحد من انتشار الفيروس، فإن محدودية الوصول إلى السكان والعقبات البيروقراطية التي تم زيادتها عرقلت بشكل خطير القدرة على الوصول إلى المحتاجين وإيصال المعونة إلى المجتمعات المحلية المتضررة. ومنذ بدء الجائحة، لم يحصل الناس في أكثر من ٥٠ بلداً على المساعدة الإنسانية التي يحتاجون إليها من أجل بقائهم ورفاههم بسبب القيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

ثانياً، إن بيئة العمل الإنساني مقيدة بشدة بسبب التجاهل المنهجي والمستمر للقانون الدولي الإنساني وعدم احترام المبادئ الإنسانية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والإصرار على المساءلة. ومن الأهمية بمكان إجراء تحقيقات كاملة وفورية ونزيهة وفعالة. وفي هذا الصدد، يظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قوة دافعة في تعزيز الدعم المقدم للعدالة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص، باعتبارها عنصراً فاعلاً رئيسياً في مكافحة الإفلات من العقاب.

ويتزايد تعرض المساعدة الإنسانية، وبصورة مأساوية، عمال الإغاثة أنفسهم، للهجوم. وعلى الرغم من دورهم الحيوي، فقد قُتل ما لا يقل عن ١٢٥ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في العام الماضي أثناء قيامهم بواجباتهم. وعلى المجتمع الدولي واجب أخلاقي والتزام تجاه أولئك الذين يعرضون حياتهم للخطر من أجل إحداث تغيير في الميدان. وينبغي ألا يكلف إنقاذ الأرواح أرواحاً. ولا تزال حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والطبية تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وسواء كان العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية معينين دولياً أو محلياً، وسواء كانوا تابعين للأمم المتحدة أو لحركة الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية، فإنهم عمالٌ أساسيون يجب احترامهم وحمايتهم.

يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاماً لا مثيل له. فقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في حدوث أشد ركود عالمي منذ الثلاثينات، مما أدى إلى انتكاس عقود من المكاسب الإنمائية. وقد أصاب الفيروس وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك جائحة الجوع، أضعف الفئات في المجتمع، وأضاف مصاعب أخرى إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات. والاحتياجات الإنسانية، التي هي بالفعل كبيرة الآن، تتجاوز حتى تقديرات أسوأ السيناريوهات في بداية العام. وتصف اللحمة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١ تلك الصورة القاتمة والكئيبة: من المتوقع أن يحتاج ٢٣٥ مليون شخص إلى المساعدة. وهناك خطر يتمثل في أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين يواجهون المجاعة. ومن المتوقع أن تكون الظواهر الجوية الشديدة والأخطار الطبيعية أكثر تواتراً وشدة بسبب تأثير تغير المناخ. وفي غياب الحلول السياسية، لا تزال النزاعات تلحق خسائر فادحة بالمدنيين، مما يتسبب في تشريد الملايين قسراً. والتحديات التي يواجهها مجتمع العمل الإنساني هائلة، ليس بسبب الزيادة الهائلة في الاحتياجات الإنسانية في ظل الموارد المحدودة فحسب، ولكن أيضاً بسبب طابع تلك التحديات ذاتها، التي يتعرض فيها الحيز الإنساني للخطر بشكل متزايد.

وأود أن أبرز ثلاث نقاط. أولاً، كان لكوفيد-١٩ تأثيرٌ سلبيٌّ على قدرتنا على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. وقد استجابت الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للجائحة بالتزام مخلص. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي يضطلعون به، فإننا نشعر بقلق بالغ لأن سياق كوفيد-١٩ قد ترتبت عنه آثار إضافية عملياتية وأمنية على موظفي المساعدة الإنسانية وعملهم، مما أدى إلى تفاقم

الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن اتخاذ إجراءات لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتخفيف من آثاره والتصدي له. ونواصل أيضا دعم الجهود الجارية المتصلة بمنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وكفالة أن تصبح الصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة بأن تظل في طليعة التصدي للتحديات الإنسانية الراهنة. ولم يتغير الإطار الاستراتيجي لاستجابة الاتحاد الأوروبي، الذي يتمحور حول احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية الحيز الإنساني، بما في ذلك ضمان الوصول من دون عوائق إلى المحتاجين، فضلا عن حماية المدنيين في حالات النزاع والكوارث. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أكثر من أي وقت مضى توسيع قاعدة المانحين. تساهم الجهات المانحة العشر الأولى في العالم حاليا بنسبة ٨٠ في المائة من التمويل الإنساني. وهذا أمرٌ لا يمكن تحمله في ضوء قيود الميزانية، والأهم من ذلك أنه لا يعالج الزيادة في الاحتياجات الإنسانية. ومن الواضح تماماً أن للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١ تهدف إلى مساعدة ١٦٠ مليون شخص، على الرغم من أنه من المقدر أن ٢٣٥ مليون شخص سيحتاجون بالفعل إلى المساعدة الإنسانية. ومن ثم فإن المساهمات المقدمة من المانحين الآخرين، بما في ذلك التمويل المرن، ضرورية إذا أردنا أن نكون على مستوى الالتزام بضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

نود أن نشدد على أن المعونة الإنسانية ليست إطلاقاً للحل للنزاع. ولذلك نحث المجتمع الدولي على العمل لإيجاد حلول سياسية لإنهاء النزاعات، التي لا تزال المحركات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى احترام نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

إن التحديات الإنسانية الراهنة جسيمة. ودعم عمل مجتمع الهيئات الإنسانية، من خلال مشاريع القرارات التي سنعتها اليوم، والإبقاء على التوافق الدولي بشأن الأطر المعيارية للأمم المتحدة

ويظل احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال أمراً حاسماً لكفالة تمكّن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من القيام بعملياتها بأمان. ولذلك فنواصل معارضة أي جهود لتقييد المبادئ الإنسانية في محافل الأمم المتحدة. ويجب علينا جميعاً أن نواصل بذل كل جهد ممكن لتجنب أي آثار سلبية قد تترتب عن الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب على الأنشطة الإنسانية الخالصة، بما في ذلك العمل الطبي، الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة في امتثال تام للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني. وتحقيقاً لتلك الغاية، يلتزم الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على الحيز الإنساني، بما في ذلك من خلال وضع أفضل الممارسات واعتماد تدابير تخفيفية، من بينها منح الاستثناءات.

ثالثاً، هذه لحظة لإظهار التعاون القوي والتأزر، وللتصدي معا لاحتياجات أضعف الفئات. كما أنها فرصة لوضع الأسس للانتعاش المستمر بعد كوفيد-١٩ بروح إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. إن تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أمر بالغ الأهمية لتمكين وكالات الأمم المتحدة من الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها وتحقيق هدف "توحيد الأداء". وهذا يتماشى تماماً مع عملية إصلاح الأمم المتحدة التي أيدتها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منذ البداية، وينبغي أن ينعكس ذلك أيضاً في عمل المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

ونكرر تأكيد التزامنا بجعل الناس محور الاستجابة الإنسانية. وتتضرر النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب جراء الكوارث والنزاعات. فكثير من الفتيات اللاتي لا يذهبن إلى المدرسة الآن لن يعدن إليها أبداً. ومن المحزن أن الجائحة قدمت دليلاً واضحاً على أن الأزمات تزيد من حدة أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، مع ارتفاع مثير للقلق في العنف القائم على نوع الجنس.

وينبغي أن تراعي جميع العمليات الإنسانية احتياجات تلك الفئات وقدراتها. ويشمل ذلك تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات في مجال

الناجمة عن الأخطار الطبيعية. وكانت إندونيسيا والفلبين وفييت نام من بين أكثر الدول تعرضاً للكوارث الطبيعية في عام ٢٠١٩. وفي هذا العام وحده، وصلت عدة أعاصير إلى اليابسة، وفي الشهر الماضي، تسببت الفيضانات والانهيارات الأرضية بأضرار وخسائر كبيرة في الأرواح في خمس من دولنا الأعضاء - تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا. ومع أن مكافحة الجائحة مهمة حيوية، فإن الكوارث الطبيعية زادت من تعقيد المحاولات الرامية إلى السيطرة على انتشار كوفيد-١٩، حيث إنها تحد من عمل العاملين في مجال الأنشطة الصحية والإنسانية.

نحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ندرك تماماً أن الكوارث الطبيعية غالباً ما تكون عابرة للحدود بطابعها، وبالتالي تتطلب استجابات متعددة الأطراف ومنسقة عبر الحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، تولي الرابطة أهمية كبيرة لضرورة العمل عن كثب مع الوكالات الإقليمية والدولية لتعزيز تنسيق الاستجابات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. وبمساعدة من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين مثل الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الآسيوي وحكومة كندا، أطلقت رسمياً في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحماية الاجتماعية استجابةً للكوارث لزيادة القدرة على التكيف. وهي تحدد نهجاً متعدد القطاعات يهدف إلى بناء القدرة على التكيف، فضلاً عن تعزيز وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية القائمة لتوقع الأزمات المحتملة، والتصدي لها، والتخفيف من آثارها. وفي ذلك الصدد، أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة ما مؤده أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة اعتمدتا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر خطة عمل خمسية لتنفيذ إعلانهما المشترك بشأن الشراكة الشاملة. تحدد خطة العمل، من بين أمور أخرى، التزامنا بتعزيز التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة لحالات الطوارئ وإدارتها من خلال المبادرات التي تقودها الرابطة مثل نظامها للاستجابة اللوجستية الطارئة في حالات الكوارث، وفريقها العسكري الجاهز للمساعدة الإنسانية والإغاثة

للعمل الإنساني عامل رئيسي في ذلك الصدد. ونفعل ذلك بإعادة تأكيد ضرورة ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، في قرار ييسره الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه، وعن طريق معالجة أفضل لعواقب الكوارث الطبيعية، من خلال مشروع قرار مقدم من المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧، وإعادة تأكيد الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني في القرار الخلف للقرار ٤٦/١٨٢، الذي عرضته السويد. والعودة إلى المسار الصحيح ليس مستحيلة. إن التصدي لهذه التحديات الهائلة يعني أننا سنتخذ إجراءات مستتيرة ونقوم بجهود جماعية انطلاقاً من روح تعددية الأطراف الفعالة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة ومستعدة لتحمل نصيبها من تلك المسؤولية. ونحن نعول على سائر المجتمع الدولي في مواصلة هذا المسعى المشترك وتكثيفه.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة وفييت نام والفلبين وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي، بروني دار السلام. في البداية، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقاريره في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/75/75 و A/75/238 و A/75/317).

نعترف بأن إنقاذ الأرواح يزداد صعوبة مع تزايد تعقيد الأزمات والنزاعات، مما يهدد حياة العاملين في المجال الإنساني بشكل خطير، وأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تنشئ مخاطر لم يسبق لها مثيل بالنسبة لهم. ولذلك، من المهم أن نعترف بالمساهمات التي قدمها جميع العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يضحون بأرواحهم لمساعدة المتضررين من الأزمات العالمية.

إن منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا معرضة لعدة أنواع من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير المدارية، والفيضانات، والجفاف، والزلازل، وثورات البراكين. ويقدر أن المنطقة تعاني في المتوسط من أضرار تزيد على ٤,٤ مليار دولار سنوياً نتيجة للكوارث

جنوب شرق آسيا بتجربة برنامج المبادرة في المنطقة وسيضفي عليه مزيداً من الطابع المؤسسي.

في الختام، تظل الرابطة ملتزمة بتحسين جهودها الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث من أجل خدمة شعوب دولها الأعضاء بشكل أفضل، وكذلك تعددية الأطراف والعمل مع جميع الشركاء لتحسين قدرتها الإقليمية وإنفاذ المزيد من الأرواح في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، ننطلق إلى مواصلة تعاوننا مع الشركاء في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/75/L.43.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لكي أعرض مشروع النص هذا (A/75/L.43) للقرار السنوي للجمعية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ليختشتاين.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء صعوبة الأحوال المعيشية والحالة الإنسانية التي تؤثر على الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة جيم، ولا سيما في قطاع غزة، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في غزة متقلبة، ولا تزال الحالة الإنسانية يشكل مصدر قلق بالغ. إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة العمل الذي يضطلع به السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ويثني على جهوده الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. ويجب إيلاء الأولوية القصوى للتخفيف من حدة التوتر وتجنب المزيد من النزاعات هناك. وعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة أمر ضروري لتحسين الظروف والأحوال الإنسانية بشكل دائم. ولكن لضمان تحقيق نتائج دائمة، لا بد من إحداث تغيير جوهري في

في حالات الكوارث، وعن طريق تعزيز قدرة مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة.

إن المركز، بوصفه المحرك التشغيلي الرئيسي لاتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، يضطلع بدور حاسم في تيسير التعاون والتنسيق في مجال إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ داخل المنطقة ومع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل الأمم المتحدة. ويشمل عمله تطوير المعارف في المنطقة عن طريق تيسير وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال إدارة الكوارث. وفي عام ٢٠١٩، قام المركز بتيسير مساعدات بقيمة ٨١,٥٠٠ دولار أمريكي لحوالي ١٨,٣٠٠ شخص في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وقد سُجل نحو ١٨٨ كارثة، مما أثر على ما زهاء ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، وأدى إلى تشريد أكثر من ١,٢ مليون شخص وإلحاق أضرار بأكثر من مليون منزل.

نتوخى رؤيتنا لعام ٢٠٢٥ أن تصبح رابطة أمم جنوب شرق آسيا أحد الرواد عالمياً في إدارة الكوارث. والاستفادة من المعارف المحلية وتجربة الرابطة فيما يتعلق بإدارة الكوارث أمرٌ أساسي في تلك الرؤية. إن التقدم الذي أحرزته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إدارة مخاطر الكوارث مكنتنا من تحقيق نهج "استجابة واحدة وأداء موحد للرابطة" من أجل استجابات جماعية أسرع للكوارث داخل المنطقة وخارجها. ولتحقيق تلك الرؤية، تسلم الرابطة بالحاجة إلى بناء وتعزيز القدرة في مجال إدارة الكوارث. وفي هذا الصدد، تعاوناً مع شركاء خارجيين في مشاريع ذات صلة مثل معايير رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإصدار شهادات الخبراء في إدارة الكوارث، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز وتحسين نوعية الموارد البشرية في هذا القطاع من خلال إنشاء مجموعة موحدة من المهارات والكفاءات المعيارية لكل مهنة في قطاع إدارة الكوارث. وقد التزمت جمهورية كوريا هذا العام بسخاء بدعم تفعيل المبادرة للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣. ومن خلال هذا الدعم، سيقوم مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم

شخص، وهو رقم قياسي، إلى المساعدة الإنسانية في العام المقبل، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة عن عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى الأثر المدمر للجائحة، استمرت المذابح والفظائع الناجمة عن النزاعات بلا هوادة. إنه لأمر أكثر من ملح أن نضمن تنفيذ نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق.

ولا تزال الفئات السكانية الضعيفة تتحمل وطأة عدم الاستقرار، حيث يدفع النساء والأطفال الثمن الأكبر. وفي بعض أنحاء العالم، يتم استخدام كوفيد-١٩ كذريعة لإهمال الالتزامات الدولية والتمييز ضد اللاجئين والمهاجرين. وعلى الرغم من إغلاق ١٤٩ بلداً لحدودها بشكل كلي أو جزئي، فقد أبرز الأمين العام في موجزه السياسي "كوفيد-١٩ والمرتلين من الناس"، أن أزمة كوفيد-١٩ فرصة لإعادة تصور الارتحال البشري. وتؤيد تركيا، بوصفها بلداً يستضيف ٢٠ في المائة من جميع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، نهجه تأييداً تاماً.

ويجب أن يتكيف النظام الإنساني مع الطابع المتغير لحالات الطوارئ. وقد نوهنا هذا الأسبوع بالعمل الرائع الذي قام به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من خلال استجابته السريعة والفعالة في أكثر السياقات هشاشة. وأود أيضاً أن أؤكد على الأثر الإيجابي للصاديق الفطرية المشتركة التي توفر واحدة من أنجع السبل وأكثرها كفاءة لتلبية الاحتياجات العاجلة. إن تزايد التباين بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المحدودة يجبرنا على القيام بمزيد من العمل بشأن التمويل المبتكر. وينبغي لنا أن نستكشف مصادر جديدة للاستثمار لإنشاء مجموعة أدوات أفضل مع مجموعة واسعة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، زيادة مواردنا المالية من أجل مساعدة الأمم المتحدة في عملها الإنساني.

وتعطي تركيا الأولوية للسياسات التي تتمحور حول الإنسان في إدارة الدبلوماسية الدولية. ووفقاً للبرنامج العالمي للمساعدة الإنسانية، ظلت تركيا في طليعة الدول المانحة في العالم في عام ٢٠١٩، حيث بلغت قيمة مساعداتها الإنسانية ٧,٦ مليارات دولار. وبالإضافة إلى

الحالة في غزة. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات عاجلة، تماشياً مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما يؤدي إلى تغيير أساسي في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك من خلال إنهاء سياسة الإغلاق وفتح المعابر بشكل كامل وإيصال المساعدات الإنسانية، مع معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود الأمم المتحدة والجهود المصرية المبذولة بغية إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية وحيدة. كما سيستمر الاتحاد الأوروبي في العمل مع شركائه، الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين، تحقيقاً لتلك الغاية. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة مساعدته لدعم الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سوية يشكلون أكبر المساهمين في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وكنا من بين أوائل من استجابوا لنداء الوكالة لتقديم مزيد من التمويل خلال الأزمة المالية الاستثنائية التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية، وقد قدمنا هذا العام دعماً إضافياً أيضاً من أجل استجابتها لجائحة كوفيد-١٩. وسنظل داعمين أقوياء وموثوقين ويمكن التنبؤ بدعمنا للوكالة، التي لا يزال دورها يكتسي أهمية بالغة أيضاً لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ونود أن نشكر جميع الأطراف وبقية الدول الأعضاء على الانضمام إلى توافق الآراء مرة أخرى هذا العام وعلى دعمهم للمبادئ والأهداف المبينة في مشروع القرار.

السيدة ماناف (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن المشهد الإنساني

يتغير بسرعة. وفي حين أن التوقعات كانت تصور بالفعل عام ٢٠٢٠ باعتباره إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، ظهرت تحديات جديدة مع جائحة فيروس كورونا كوفيد-١٩. ويواجه الناس عواقبها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. وحسب اللحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١، سيحتاج ٢٣٥ مليون

وتعقيد جهودنا في مجال المساعدة، وذلك بسبب تقلص إمكانيات وصول المساعدات الإنسانية والدعم المالي. كما تهدد الجائحة بعرقلة، بل وعكس مسار مكاسبنا الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وتزيد بشكل غير متناسب من ضعف الناس والمجتمعات. وفي الوقت نفسه، ما زالت التحديات الخطيرة التي واجهناها قبل بدء الجائحة مستمرة. وعلى وجه الخصوص، استمر انعدام الأمن الغذائي في الازدياد، وأصبح تغير المناخ والكوارث أكثر حدة، والتهديد الذي تشكله الأمراض المعدية آخذ في الازدياد. وتعتقد تايلند أن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها يمثلان فرصة ثمينة لنا جميعاً للتفكير في جهودنا، التي نود فيما يتعلق بها، أن نؤكد على المجالات التالية.

أولاً، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعمل الإنساني مترابطان. والحماية الاجتماعية الشاملة تمكننا في أوقات الطوارئ من ضمان الجاهزية الجيدة لجميع قطاعات المجتمع، وخاصة الأكثر ضعفاً. إن التغطية الصحية الشاملة تتيح للبلدان فرصة أفضل للتأهب للجوائح وغيرها من التحديات والطوارئ المتعلقة بالصحة والتصدي لها. كذلك فإن النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس للمناخ، يساعد على تهيئة بيئة مواتية ويكمل مساعينا في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث والخطة الحضرية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات. وقد فاقمت الجائحة من جوانب عدم المساواة بين الجنسين الموجودة أصلاً، وزيادة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وأدت تدابير الإغلاق الشامل إلى محدودية فرص حصول الناس على التعليم. لذلك من الضروري أن تكون استجاباتنا في حالات الطوارئ مراعية للاعتبارات الجنسانية، وتركز على تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في جميع المجالات.

ثانياً، يظل التأهب والقدرة على الصمود عاملين أساسيين. وقد اعتمدت تايلند على نهج إنمائي محلي يقوم على فلسفة اقتصاد الاكتفاء التي محورها الناس والمجتمعات المحلية، وتعزز بناء القدرة

ذلك، وفي إطار مساهمتنا في الكفاح العالمي ضد مرض كورونا (كوفيد-19)، استجبتنا للاحتياجات الطبية لأكثر من ١٥٦ دولة و ١١ منظمة دولية. ومنذ عام ٢٠١٤، لُبيت جميع الاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية من خلال آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود في تركيا، بدعم وتسهيل من حكومتنا. ولا يوجد بديل عن هذه الآلية، وينبغي أن تستمر المساعدات عبر الحدود دون أي عائق. وفي اليمن، حيث نشهد أكبر أزمة إنسانية من صنع الإنسان، تصل وكالاتنا إلى المحتاجين من خلال موظفيها المتمركزين في البلد بشكل دائم. وفي هذا العام، من أفريقيا إلى مناطق آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى، استجبتنا للاحتياجات العاجلة في المناطق المتضررة من النزاعات أو الكوارث. كما انضمنا إلى الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة المحتاجين أو الذين شردوا نتيجة للانفجار الكارثي في بيروت. وبينما كنا نمد يد المساعدة، فقد كان لنا شرف العمل مع العاملين الدوليين في المجال الإنساني والصحة. ونود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في سياق عملهم المنقذ للحياة. وتركيا ملتزمة بمواصلة أداء دورها القيادي في الاستجابة العالمية لحالات الطوارئ الإنسانية. وسنواصل أيضاً، ونحن نفعل ذلك، التشديد على الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف والتضامن والتعاون عبر الحدود من أجل تحقيق نتائج جماعية.

السيد نورابومبيبات (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود تايلند أن تشكر الأمين العام على تقريره بشأن هذا البند من جدول الأعمال (A/75/75 و A/75/238 و A/75/317). ونقدر توصياتها، التي لا تزال ضرورية ومهمة وأساسية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنسيق الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في وقت الأزمة هذا. كما تؤيد تايلند البيان الذي أدلت به للتو ممثلة بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وتفاقم محنة أشد الفئات السكانية ضعفاً،

لوجستية لإيصال المعونة وقت الأزمة هذا. كما نعرب عن الثناء وخالص الامتنان لجميع العاملين في الصفوف الأمامية في المجالين الإنساني والصحي، وغيرهم من العاملين في الميدان الذين يخاطرون بحياتهم من أجل توفير المساعدة إلى المحتاجين.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من حدة الأزمات الإنسانية القائمة أصلاً في أكثر بلدان العالم هشاشة وضعفاً. وفي الأشهر الأخيرة، حشدت منظومة الأمم المتحدة بأسرها جهودها واستجابت بسرعة للحد من الأثر الإنساني للجائحة، بما في ذلك من خلال العديد من النداءات والقرارات والمبادرات، التي نرحب بها. وقد أثار إعجابنا كثيراً إعداد وإطلاق أول خطة للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، وتحديداً بعد أسبوعين من الإعلان رسمياً عن الجائحة.

بالتوازي مع الأزمة غير المسبوقة التي نشهدها حالياً، ما انفكت الاحتياجات الإنسانية آخذة في الزيادة، بل تزداد تردداً جراء الجائحة التي تبرز تحديات الحماية على نحو خاص. ويتزايد عدد المشردين قسراً بسبب النزاعات أو الكوارث. وفي هذا الصدد، رحبنا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي في العام الماضي، الذي يتخذ من جنيف مقراً لإدارته. والسكان المدنيون، مثلهم كمثل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، يتعرضون للهجمات بانتظام. إن كفالة وصول المساعدات الإنسانية مهمة تتزايد تعقيداً. وبالإضافة إلى ذلك، أدت تدابير الإغلاق الشامل التي نفذت خلال الأزمة إلى تقشي العنف الجنسي في ظل الجائحة. وفي ذلك السياق، يجب أن نقدم استجابة عاجلة وفعالة ومنسقة تستند إلى مبادئ وقيم الإنسانية. ويجب أن تكون القرارات التي نتخذها اليوم تعبيراً عن تلك المبادئ. وتسعى سويسرا جاهدة، تماشياً مع تقاليدنا، إلى تعزيز ثقافة التفاوض التي تشجع الحلول الوسط الأكثر طموحاً قدر الإمكان، من أجل تقديم أفضل دعم للسكان المحتاجين. ويسرنا أن سويسرا ستتولى رئاسة الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل في جنيف.

على الصمود أمام الصدمات وحالات الانقطاع. وتفخر تايلند أيضاً بكونها جزءاً هاماً من القوى العاملة في مجال الصحة على الصعيد العالمي. وفي العام الماضي، حصل فريقنا الطبي المعني بالطوارئ على تقدير مستحق عن جدارة من منظمة الصحة العالمية، للمعايير العالية للفرق الطبية التي يمكن أن تنشرها على الصعيد الدولي في حالات الطوارئ. ونواصل تعزيز جهودنا في هذا الصدد، لا سيما من خلال بناء قدرات فريق البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية للوفاء بالمعايير الدولية، مما يمكننا من العمل جنباً إلى جنب مع العاملين الدوليين في المجال الإنساني.

ثالثاً، يعتمد نجاح العمل الإنساني على التمويل والموارد الكافية. وما فتئت تايلند مساهماً متواضعاً، ولكن ثابتاً، في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وقد ساهمنا هذا العام في صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وفي المنطقة، أسهمنا في صندوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمواجهة جائحة كوفيد-19، والصندوق الاستثماري المتعدد المانحين في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ونشجع بقوة الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على النظر في تعزيز مساهماتهم في صندوق التمويل الجماعي للعمل الإنساني. وبعد أن تُصنَع اللقاحات والأدوية اللازمة لكوفيد-19، ينبغي أن تصبح منافع عامة عالمية، وتنبغي كفالة حصول الجميع عليها وتوزيعها في الوقت المناسب، وعلى نحو عادل ومنصف.

خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية، جلبت راية الأمم المتحدة الشجاعة والأمل للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع إنسانية هشة ومزرية. ترحب تايلند وتشيد بجميع الاستجابات النشطة، بما في ذلك من خلال الدور التنسيقي الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. ونشارك الآخرين في تهنئة برنامج الأغذية العالمي على نياله جائزة نوبل للسلام لدوره الحاسم ليس في التخفيف من وطأة الجوع فحسب، بل أيضاً في تأمين خطوط

العالمية المتردية للجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث، لا سيما في ظل الظروف الصعبة الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولم يسلم بلد واحد من الموجة الأخيرة لـ (كوفيد-19). إنها أزمة إنسانية فضلاً عن كونها أزمة صحية. وتشيد ماليزيا بجهود الأمم المتحدة لكفالة استمرار عمل منظومة المساعدة الإنسانية الدولية، واستمرار العمل المنقذ للحياة الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، على الرغم من تعقيدات وتحديات العمل في سياق كوفيد-19.

ونرى أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ويمكن التنبؤ بها، وخاضعة للمساءلة أمر أساسي لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. غير أن ذلك أصبح أكثر صعوبة إذ أدت الجائحة إلى زيادة التحديات الإنسانية القائمة أصلاً أمام تقديم استجابة فعالة. لقد كان لحجم وشدة المعاناة الإنسانية التي سببتها جائحة كوفيد-19 آثار خطيرة على المجتمعات الضعيفة، بل زادت عن ذلك في البلدان التي تواجه الفقر والنزاعات وآثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والجزءات الانفرادية. ونكرر الدعوة إلى جميع الأطراف المعنية في مناطق النزاع للانضمام إلى نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في هذا الوقت الحرج.

ونود أن نشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على عملها الجدير بالثناء في إيصال الإغاثة الإنسانية بفعالية في جميع أنحاء العالم. وتواصل ماليزيا، من جانبها، العمل يداً بيد مع منظومة الأمم المتحدة لكفالة توفير خدمات ومرافق عالية الجودة للجهود الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث. وتواصل ماليزيا، في حدود قدراتها، تقديم المساعدة للمجتمعات والبلدان المحتاجة. وقد قمنا بتقديم مساهمات نقدية وعينية في المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث. وفي هذا العام، تعهدت ماليزيا بتقديم مساهمة مالية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف تقديم الإغاثة الإنسانية في العراق.

قبل أن أختتم كلمتي، أود التشديد على أربع نقاط أساسية. أولاً، ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً لمبادئ الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال. ينصبُّ اهتمام العالم هذا العام على هذه الجائحة. ومع ذلك، يجب علينا أيضاً كفالة ألا نهمل الاحتياجات الإنسانية التي كانت موجودة قبل الجائحة. ويجب على الدوام احترام مبادئ المساعدة الإنسانية الواردة في مشاريع القرارات المعروضة علينا (A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44)، بما في ذلك أن تعمل جميع أطراف النزاع على تيسير وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة.

ثانياً، يجب علينا أن نتحلى بالروح الإبداعية وأن نتجنب اتباع نهج رأسي. ويجب أن نضفي الطابع المحلي على المساعدة وأن نتكيف مع الاحتياجات المحلية عن طريق تعزيز مشاركة المعنيين مباشرة، ولا سيما النساء والفئات الضعيفة الأخرى. ومن الضروري أيضاً تكيف قرارات التمويل التي نتخذها مع مبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية.

ثالثاً، يمثل القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني لحماية جميع ضحايا النزاعات المسلحة وتقديم المساعدة الإنسانية. ويجب ألا تستخدم أزمة كوفيد-19 كذريعة لانتهاك هذه الحقوق. وهذه الجائحة أزمة حماية فضلاً عن كونها أزمة صحية.

رابعاً، إن التكنولوجيات الجديدة تجعل العمل الإنساني أكثر فعالية، وقد برهنت مكافحة الجائحة على ذلك. غير أن احترام السرية وحماية البيانات التي يتم جمعها لأغراض إنسانية بحتة شرطان لا غنى عنهما.

السيدة عبد الغني (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثلة بروني دار السلام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/75/75)، الذي يبرز التحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الأمنية

التممية المستدامة. وعلينا مواصلة السير على طريق التضامن والتعاون الدولي. وعلينا أن نتأكد من أن التنبؤات بحدوث أزمة إنسانية عالمية لن تتحقق في العام المقبل.

وفي الختام، نود ماليزيا أن تكرر دعوتها إلى مواصلة التنسيق والتعاون بين آليات الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بشكل فعال إلى المتضررين وكفالة انتصار البشرية في مكافحة جائحة كوفيد-19.

السيدة ميلفالد (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): نحن في نهاية عام 2020، وقد كان عاما استثنائياً، إذ سُجل حتى الآن رقم قياسي جديد في عدد الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية. وأود أن أبدأ بالثناء على منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على قيادتهما وتنسيقهما خلال هذه الجائحة. وقد كُفيت المنظومة الإنسانية استجاباتها لمواجهة التحديات بطريقة مثيرة للإعجاب.

ونود أن نشدد على الدور الرئيسي للعمال المحليين الناشطين في الخطوط الأمامية في مجال الأنشطة الإنسانية. ويجب أن تصل الموارد إلى المستجيبين في الخطوط الأمامية حتى يتمكنوا من اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار الجائحة. وإذا أردنا كبح جماح جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن الحصول على اللقاحات على الصعيد العالمي وبشكل ومنصف هو أمر أساسي. وتشارك النرويج إلى جانب جنوب أفريقيا، في رئاسة مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 لتحقيق هذه الغاية.

وإذ ننضم إلى مجلس الأمن كعضو منتخب اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير، نود أن نبرز بعض المجالات التي تهم النرويج كثيراً. أولاً، يتعين علينا تعزيز حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ومن الأهمية بمكان كفالة احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك إتاحة الوصول إلى المدنيين المحتاجين للمساعدة والحماية، على نحو آمن ودون عوائق. وينبغي أن تكون المبادئ الإنسانية دائماً أساس استجابتنا الإنسانية.

وفي المنطقة، تواصل ماليزيا، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، دعم العمليات المتصلة بكوفيد-19 وجهود الإغاثة الإنسانية من خلال مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية الموجود في سوبانغ. ومستودع سوبانغ هو أحد مستودعات الأمم المتحدة السنة، ويوفر التخزين والدعم اللوجستي والخدمات لشركائنا في مجال المساعدة الإنسانية. وتساهم الحكومة الماليزية بمبلغ مليون دولار سنوياً على شكل منحة لتغطية تكاليف تشغيل المركز. وفي هذا العام، استخدمت العمليات الإنسانية الواسعة النطاق مستودع سوبانغ كجزء من جهود الأمم المتحدة لمكافحة الجائحة، وهو عامل هام في ضمان استمرار عمل البعثات الإنسانية الشاملة الطارئة داخل المنطقة دون عوائق.

ويساورنا القلق إزاء التحديات الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والعمالون في مجال المعونة الإنسانية، لا سيما في المناطق التي تستمر فيها انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويتم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، وتظل حماية المدنيين مصدر قلق بالغ. وفيما يتعلق بفلسطين، نلاحظ بقلق بالغ استمرار أزمة الحماية التي طال أمدها، والنقص الكبير في التمويل، وتقييد إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/75/84). وتكرر ماليزيا دعوة جميع الأطراف المعنية إلى بذل وسعها لضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق كفالة التنفيذ الكامل والفعال لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، دأبت ماليزيا على تقديم مساهمات مالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للتخفيف من النقص الحاد في تمويلها.

وقد حذر الكثيرون من أننا قد نواجه في العام المقبل أزمة إنسانية من نوع لم يشهده العالم من قبل. إن مستقبل البشرية بالفعل في خطر بسبب الانتكاسات وفقدان المكاسب المحققة في سبيل إنجاز أهداف

السيدة الناصر (الكويت): سيدي الرئيس، يسرّ وفد بلدي المشاركة في هذا البند الهام، وذلك انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأهمية تقدير كل من يقدم يد العون والمساعدة الإغاثية والإنسانية، مجدداً تأكيده على أهمية تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث والأزمات إلى المناطق المنكوبة على وجه السرعة، وإنقاذ حياة الأرواح المهددة؛ خصوصاً وأنا اليوم نشهد تزايداً للصراعات والكوارث حول العالم، الأمر الذي يستوجب تعزيز الشراكة الدولية وتفعيل جهودها الموحدة.

إن إيمان بلدي الذي عُرف منذ نشأته بحب العمل الخيري الذي جبل عليه، حيث أضحى من معالم سياسته الخارجية ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية؛ كما أن إطلاق لقب قائد العمل الإنساني على أمير البلد الراحل، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، ليعد أبلغ الأثر على أهمية المساعدات الإنسانية لبلدي لما يزيد عن نصف قرن.

وإننا في هذه المناسبة لننتقد بالشكر الجزيل والتقدير للدور الذي يقوم به معالي السيد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، في الاضطلاع بدوره وكذلك الدور البارز الذي قام به سعادة السيد تيجاني محمد باندي رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ولساعدتكم رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة، على الدعم والمساعدة لكافة مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن، وخاصة في ظل جائحة كوفيد-19 وتداعياتها.

عكف بلدي على تحمل مسؤولياته الإقليمية والدولية كمركز للعمل الإنساني، بمواصلة تقديمه الدعم لمختلف القضايا الإنسانية والعالمية ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث؛ حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يقدمها بلدي ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، وذلك تعزيزاً لنهجه الإنساني والإنمائي المعهود على المستويين الرسمي والشعبي، بالمضي لتحقيق رسالته الإنسانية السامية التي تعكس قيم ومبادئ الشعب الكويتي الأصيلة.

ثانياً، إن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة مسألة رئيسية بالنسبة للسلام والأمن. وستكون النرويج عضواً نشطاً في الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة، وستبحث عن فرص لتعزيز حماية التعليم وحشد التأييد لإعلان المدارس الآمنة.

ثالثاً، يجب أن نعزز قدرتنا على حماية الناس من العنف الجنسي والجنساني. وقد كانت الزيادة في العنف الجنسي والجنساني خلال هذه الجائحة هائلة، وترتبت عنها آثار مدمرة على الأفراد والمجتمعات. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لتمويل برامج الحماية، فضلاً عن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتشجع النرويج المزيد من الدول والمنظمات على الانضمام إلى الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ.

رابعاً، نحن بحاجة إلى التركيز بشكل خاص على اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي الأزمنة الحالية، تتزايد الحاجة إلى الحماية والمأوى والغذاء والمياه وخدمات الرعاية الصحية الأساسية. وقد دافعت النرويج عن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديد الداخلي، وننتقل إلى تقريره وتوصياته بشأن كيفية التعامل مع أحد التحديات الإنسانية الرئيسية في عصرنا.

وأخيراً، نود أن ننثي على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يخاطرون بحياتهم بينما ينقذون الآخرين. ويمكننا، بل يجب علينا، أن نقوم بعمل أكبر لحمايتهم. ويجب علينا أن ننقل من الأقوال إلى الأفعال من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على الهجمات على المنظمات الإنسانية.

وختاماً، تعرب النرويج عن تضامنها مع المتضررين من الأزمات الإنسانية والآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. ونحن، إذ ننهي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وبوصفنا عضواً جديداً في مجلس الأمن، يمكننا أن نؤكد للجمعية أن النرويج ستواصل القيام بدورها.

ملايين دولار أمريكي. ومن جانب آخر استجابت دولة الكويت لطلب الأمم المتحدة باستقبال وتوفير الرعاية الطبية لحالات كوفيد-19 من موظفي المنظمة والوكالات والمنظمات الدولية العاملة في الميدان في وسط وغرب آسيا.

في الختام، يتقدم وفد بلدي بالشكر لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، على جهودهم الحثيثة في تنفيذ أنشطتهم الإنسانية وخاصة في ظل جائحة كوفيد-19، كما نتطلع إلى تحقيق عالم يتسم باستجابة إنسانية ذات كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات المتغيرة.

السيد سانتوس مارافير (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

لقد كان عام 2020 عاما حاسما بالنسبة لتعددية الأطراف وللشعبية. ومن المتوقع في العام المقبل أن تستمر النزاعات والتوترات الجيوسياسية، والمطالب المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وعدم الاستقرار، وخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، وارتفاع مستويات التشريد القسري، والكوارث، والآثار السلبية لتغير المناخ، بالإضافة إلى جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، وهناك 235 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

لدينا اليوم فرصة للتكاتف وتحقيق تعددية الأطراف الفعالة التي نحتاج إليها من خلال اعتماد مشاريع القرارات الإنسانية الثلاثة بتوافق الآراء (A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44)، وهي المعروضة على هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. إنها تتناول مسائل أساسية وهي: سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والتعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بعمل ممتاز هذا العام في ظروف بالغة الصعوبة، حيث حقق الاتساق في المنظومة الإنسانية،

إن الكويت، فضلا عن قيامها ومنذ عام 2008 بتوجيه ما نسبته 10 في المائة من إجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، تبلغ مساهماتها في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ مليون دولار كما تقدمت بمساهماتها الطوعية للعام المقبل أيضا بمليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، (الأونروا).

وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، فقد سارعت بلدي في المساهمة بما يقارب من 290 مليون دولار أمريكي لضمان استمرارية مكافحة انتشار الجائحة، والحد من تداعياته المتعددة والمتشعبة عبر آليات ومبادرات تضامنية لمساعدة ودعم جهود الدول الأكثر تضرراً؛ بالإضافة إلى الأمم المتحدة من خلال تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية، دعماً لجهود عدد من الدول الشقيقة والصديقة لتخفيف الضغط على أنظمتها الصحية، وتوفير الاحتياجات الضرورية لبناء قدراتها وتحسين خدماتها. قدمت بلدي أيضا تبرعات في المؤتمر الدولي للمانحين الذي نظمه الاتحاد الأوروبي لدعم مسار تطوير اللقاح عبر تحالف غافي، الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الجوائح، باعتبارها النقطة المحورية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لهذا المسار، وهي المبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية من أجل تسريع التوصل إلى لقاح لفيروس كوفيد-19 وضمان توزيعه بشكل عادل وتوافره لمن ليس لديه إمكانية لاقتنائه.

كما قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتقديم منح ومساعدات مالية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة لتمكينها من تجاوز تحديات الجائحة ودعمت إنشاء مركز للأوبئة في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وتأجيل سداد القروض المستحقة للصندوق للفترة من المانحين الذي 1 أيار/مايو إلى 31 كانون الأول/ديسمبر لعام 2020، استجابة لمبادرة مجموعة البنك الدولي المطروحة في اجتماع مجموعة العشرين لرابطة التنمية الدولية. وبذلك بلغ إجمالي مساهمات دولة الكويت في مكافحة الجائحة والتعامل مع آثارها ما يقارب 287,44

ومن الأولويات الأخرى للحكومة الإسبانية الخدمات الطبية وسلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية. ولا تزال إسبانيا ملتزمة بتطورات وتنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي شاركنا في تسييره خلال فترة عملنا في مجلس الأمن. ونود أن ندين علنا الهجمات على جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، التي ازدادت بشكل كبير في الأشهر الأخيرة. ويجب على الدول أن تحقق في هذه الهجمات، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ثمة تحدٍ آخر يواجه المجتمع الدولي يتمثل في مجال الدفاع عن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي الإنساني، والعمل الإنساني المبدئي. وأود أن أشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إسهامها في كفالة احترام القانون الدولي الإنساني وعلى جهودها الرامية إلى إدخال الطابع الإنساني في حالات النزاع المسلح. وهي تستحق التقدير فقط على عملها عموماً، بل على قيادتها أيضاً.

هناك العديد من الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وكلها جديرة باهتمامنا، الأزمة في فنزويلا وجيرانها، والتشريد القسري في أمريكا الوسطى، ومخيمات اللاجئين الصحراويين، والحالات المأساوية في فلسطين وسورية، ومنطقة الساحل، وحالة الروهينغيا، على سبيل المثال لا الحصر. وكلها تتطلب اهتمامنا. ومن الأمثلة على التزام إسبانيا توليها رئاسة منتدى الدعم للإطار الإقليمي الشامل للحماية وإيجاد الحلول للتشرد القسري في أمريكا الوسطى والمكسيك. وقد أطلقت مبادرات مماثلة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، أود أيضاً أن أوجه بسخاء المجتمع المدني الإسباني، الذي أسهم بأكثر من ٩٠ مليون يورو لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٢٠. كما بذل التعاون اللامركزي في إسبانيا جهوداً هامة هذا العام للوفاء بخطة الأعمال الإنسانية.

أخيراً، أود أن أشكر المنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني الذين لولا عملهم لن يحقق العمل الإنساني غرضه. إن جهودهم ورسالتهم وتقانيهم مصدر إلهام لنا جميعاً. وأمامنا عقد من الزمان للوفاء ببرنامج العمل من أجل البشرية، وأهداف التنمية

وحلّ الاحتياجات، وأكمل الاستجابة في سياقات تعاني من نقص التمويل. وتتسق منظمة الصحة العالمية الاستجابة الصحية العالمية وتقود فريق إدارة الأزمات؛ ويقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم اللوجستي والغذائي؛ وتواصل اليونيسيف جهود التعليم وحماية الطفل. كما أظهرت بقية أجزاء المنظومة مستوى عالياً من الالتزام. ونأمل أن تبرز المنظومة الإنمائية أيضاً تقدماً في مجال التنسيق. وسيمثل ذلك خطوة حاسمة نحو تحقيق الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وتحقيق "توحيد أداء الأمم المتحدة". وستكون تلك الصلة إحدى أولوياتنا في العام المقبل ويجب أن تتحقق مع ضمان الاحترام الكامل لمبادئ الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلال. والمشاكل التي نواجهها متعددة الأبعاد، لذلك يجب أن تكون حلولها أيضاً متعددة الأبعاد ومتكاملة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي).

ستكون سنة ٢٠٢١ سنةً لدينا فيها حجة أقوى لإدماج المرأة وقيادتها في جميع مراحل دورة الاستجابة الإنسانية. وسيكون دورها أساسياً في خطة إضفاء الطابع المحلي وفي الانتعاش. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعترف بأهمية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، التي تعتبر في السياقات الإنسانية أساسية لإنقاذ الأرواح. ولا يمكن للنساء والفتيات اللاتي يجدن أنفسهن في حالات النزاع المسلح أو الطوارئ الإفلات من ويلات العنف الجنساني أو الاتجار بالبشر. وأود أن أعرب عن تقديري لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال، وكذلك نافذة تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في مجال العنف الجنساني.

إن التعليم ركن أساسي في أي استجابة إنسانية تتطلع إلى العدالة الاجتماعية. وهو أقوى أداة لدينا لنمو الناس وتنميتهم وأكثرها تأثيراً في تنمية البلدان. ويجب أن ندعم التعليم في حالات الطوارئ وأن نضمن أن تكون المدارس أماكن آمنة. وندعو الدول التي لم توقع بعد على إعلان المدارس الآمنة أن تفعل ذلك. وينبغي للدول الـ ١٠٦ الموقعة بالفعل أن تتسق تنفيذها والامتثال للإعلان.

الإنسانية السليمة. ويجب علينا استكشاف شراكات مبتكرة، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

ثانياً، يجب أن تتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول السريع والأمن ودون عوائق من أجل ضمان قدرتهم على إيصال المساعدة للمحتاجين، استناداً إلى المبادئ الإنسانية الأساسية. ويجب حماية سلامتهم وأمنهم. وهذا لا يحدث في الوقت الراهن. واسمحوا لي أن أكون صريحاً. كثير من الدول القومية والجيش الخاصة تمنع وصول المساعدة إلى المرضى والأشخاص الذين يعانون من الجوع. ومن الواضح أن هذا أمر غير قانوني، لكنه يحدث. ويُقتل الأطفال في المدارس والنساء في المنازل أو العائلات في المستشفيات، لأنه يجري استهداف تلك الأماكن والأشخاص عمداً. وهذا ليس ما يسمى، على نحو ملطف، "الأضرار التبعية"، إذ يتم تعقبهم وقتلهم. ويجب مساءلة مرتكبي هذه الفظائع.

ثالثاً، يجب على حكوماتنا الوطنية أن تدعم في الجمعية العامة الجهات المستجيبة المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء واللاجئون، في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية. إن العمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني أمرٌ أساسيٌّ لفعالية استجاباتنا الجماعية. لكي تكون الاستجابات قائمة على الاحتياجات، يجب أن تُدرج أصوات النساء والفتيات واللاجئين والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المهمشين في كل مرحلة من المراحل بشكل هادف.

رابعاً، يجب أن نعطي الأولوية للتعليم، لا سيما بالنسبة للفتيات، اللاتي يتعرضن أكثر من غيرهن لخطر ترك الدراسة، وبالتالي يصبحن أكثر عرضة لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي والجنساني. والأطفال اللاجئون هم أيضاً أكثر عرضة بخمس مرات للانقطاع عن الدراسة من الأطفال غير اللاجئين. ويجب علينا ضمان عدم حرمانهم من حقهم في التعليم أو الوصول إليه. إن مستقبل هذا الجيل من الشباب على المحك إلى حد كبير.

المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فلنعمل في الأجل القصير من أجل تخفيف المعاناة في الأجل المتوسط، والتعافي بشكل أفضل، وتحقيق التنمية بطريقة أكثر إنصافاً وشمولاً وأكثر مراعاة للبيئة.

السيد راي (كندا) (تكلم بالفرنسية): كان عام ٢٠٢٠ صعباً جداً بالنسبة للسكان المتضررين من الأزمة. وفي بداية العام، كان ملايين الأشخاص يتعاملون بالفعل مع النزاعات، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي. وقد أدت الجائحة وآثارها الجانبية إلى تفاقم تلك التحديات، مما يهدد المكاسب الإنمائية البالغة الأهمية. والنساء، بوصفهن اللواتي يعتنين بأسرهن وبالمرضى ويعملن في الخطوط الأمامية، هن الأكثر تضرراً. ويواجهن مخاطر متزايدة من العنف الجنسي والجنساني، ولديهن فرص محدودة للحصول على الخدمات، بما في ذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وفي أوج عمليات إغلاق المدارس، تضرر أكثر من ١.٥ مليار طفل، مما كان له عواقب مدمرة على الفتيات والشابات.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد برزت أزمة أمن غذائي عالمية غير مسبقة، حيث من المرجح أن يغرق ٢٧٠ مليون شخص أكثر في هوة الجوع، بالإضافة إلى الـ ٦٩٠ مليون شخص الذين كانوا يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي قبل انتشار الجائحة. وقد حذرنا ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، في كلمته بمناسبة قبوله لجائزة نوبل للسلام أمس من أننا على حافة الهاوية. إن احتمال حدوث مجاعة أمرٌ جليٌّ أمام أعيننا. وإذ نتطلع إلى عام ٢٠٢١، تشير تقديرات اللجنة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١ التي صدرت مؤخراً إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى ٣٥ مليار دولار لتوفير المساعدة المنقذة للحياة لـ ١٦٠ مليون شخص من أكثر الفئات ضعفاً. وحتى هذه اللحظة، لم نتصرف بالنشاط المنشود. لقد حان الوقت الآن لكي نعمل يداً بيد. أولاً، يجب أن نوفر تمويلاً إنسانياً مرناً ويمكن التنبؤ به تماشياً مع الصفقة الكبرى المتعلقة بتمويل الأنشطة الإنسانية ومبادئ المنح

(تكلم بالفرنسية)

قطعناها على أنفسنا. ومع ذلك، يمكننا معاً أن نواجه التحديات التي سيطرحها لنا عام ٢٠٢١، وأن نقف متضامنين، ونقدم المساعدات لمن يشهدون أزمات في جميع أنحاء العالم ومن أجلهم، لأننا ننشاطر إنسانية مشتركة.

وأطلع إلى اعتماد مشاريع القرارات الإنسانية (A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44) بتوافق الآراء في وقت لاحق اليوم، وأود أن أشكر الميسرين على عملهم الممتاز.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): بينما نتكلم الآن، تتزايد الاحتياجات الإنسانية العالمية بشكل كبير بسبب استمرار انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، واشتداد حدة النزاعات الإقليمية، وتزايد خطر تغير المناخ، والكوارث الطبيعية المتكررة والظواهر الجوية البالغة الشدة، وغزوات أسراب الجراد الصحراوي، وتدهور حالة الأمن الغذائي، وآثار التدابير القسرية الانفرادية. وفي هذا السياق الكئيب، لا بد من ضمان دعم المجتمع الدولي لتعددية الأطراف، وتعزيز التضامن والتعاون، والعمل معاً لمكافحة (كوفيد-١٩) من حالات الطوارئ الإنسانية، ودعم البلدان والشعوب في حالات الطوارئ الإنسانية في التغلب على هذه التحديات الإنسانية المتزايدة الخطورة. وتود الصين أن تؤكد على ما يلي.

أولاً، ينبغي أن ننتقد تقيداً صارماً بالقانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. ويجب أن تستند المساعدة الإنسانية إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ٤٦/١٨٢، ويجب أن تظل إنسانية ومهنية. ويجب احترام سيادة البلدان المتلقية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتجنب أي تسييس للمسائل الإنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاعات أن تستجيب بشكل إيجابي لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والعمل من أجل التوصل إلى تسويات سياسية من خلال الحوار الشامل للجميع، في حين يجب على جميع الأطراف المعنية احترام القانون الدولي الإنساني والوفاء بالتزامها بحماية المدنيين وكفالة وصول وتسليم المساعدات الإنسانية بشكل فعال. ويجب علينا تنسيق جهود المجتمع الدولي والضغط من أجل رفع أي تدابير قسرية

تعمل كندا بلا كلل من أجل القيام بدورها. وقد قدمت كندا حتى الآن، أكثر من ١,١ مليار دولار للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في البلدان النامية، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار تم تقديمها في وقت مبكر من تفشي الجائحة، في شكل تمويل إنساني مرن لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الجائحة تحديداً. كما أننا لم نغفل عن الأزمات الإنسانية التي كانت موجودة قبل (كوفيد-١٩). تقدم كندا أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في شكل تمويل إنساني مرن وعالي الجودة. وهذا موجه إلى الاستجابات الإنسانية في منطقة الساحل واليمن، وأمريكا الجنوبية والوسطى استجابة للأزمة الفنزويلية، ومؤخراً، للأزمة في تيغراي.

(تكلم بالإنكليزية)

وعلى مدى العامين الماضيين، قادت كندا أيضاً الدعوة العالمية إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ. وقد أطلقنا خارطة الطريق للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، التي تحدد الإطار الاستراتيجي لتوجيه العمل الجماعي لمنع العنف الجنساني والتخفيف منه والتصدي له في الأوضاع الإنسانية. ويسرنا تسليم شعلة القيادة إلى الدنمارك في عام ٢٠٢١ للمرحلة التالية من التنفيذ. ونحن فخورون جداً لأننا نسهم بنشاط في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من خلال الوفاء بتعهداتنا من المنتدى العالمي للاجئين وعملاً لدعم الاستجابات الشاملة للاجئين في جميع أنحاء العالم. وما زلنا ملتزمين ببذل المزيد من العمل في عام ٢٠٢١.

وقد أعاد المجتمع الدولي هذا العام تأكيد التزامه الجماعي بالتعاون الدولي. لقد تعهدنا بحماية كوكبنا. وقد اتفقنا على العمل لمعالجة الأسباب الجذرية، بدءاً بالنزاعات، التي تسبب الكثير من الاحتياجات الإنسانية. ونواصل التزامنا في التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة وتمكين النساء والفتيات. ولن يكون تحقيق تلك الأهداف سهلاً، علينا أن ندرك، بالنظر إلى ما حققناه، أننا نتخلف بالفعل عن الوفاء بالالتزامات التي

قيادة وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية والتعاون العالمي في مكافحة جائحة كوفيد-١٩. ونرحب ببدء الأمين العام بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وكذلك بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من المبادرات ذات الصلة.

إن الصين، التي تدعم رؤية مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، تشارك بهمة في التعاون الدولي ضد الفيروس منذ أول تفش لكوفيد-١٩. فقد أرسلنا ٣٦ فريقاً من الخبراء الطبيين إلى ٣٤ بلداً وقدمنا المساعدة إلى أكثر من ١٥٠ بلداً ومنظمة دولية. وقد تبرعت الصين بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-١٩، وعملت مع الأمم المتحدة لإنشاء مستودع عالمي للاستجابة الإنسانية ومركز في الصين. وبمجرد تطوير ونشر لقاحات كوفيد-١٩ في الصين، سنجعلها منفعة عامة عالمية ونوفرها للبلدان النامية الأخرى مساهمة منا في بناء مجتمع صحي للجميع. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي، وتشارك بهمة في عمليات الإغاثة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وستواصل، في حدود قدراتها، دعم البلدان الأخرى المحتاجة.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن الحالة في جميع أنحاء العالم تنذر بالخطر أكثر من أي وقت مضى مع تزايد عدد الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية. وفي نهاية عام ٢٠١٩، كان هناك ١٤٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٢٠، وهو العام الذي شهد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ارتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من ١٦٨ مليون شخص، أو واحد من كل ٤٥ شخصاً في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠٢١، سيحتاج ٢٣٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً مقارنة بهذا العام، ويمثل واحداً من كل ٣٣ شخصاً في العالم، وهو أعلى رقم منذ عقود، وفقاً للمحللين. وتلك دعوة إلى التفكير معاً، من أجل فهم التحديات التي نواجهها على نحو أفضل. لقد حان الوقت للعمل والتعبئة خدمةً للناس والمجتمعات

انفرادية بشكل فوري، من أجل تيسير استجابة جميع الدول الأعضاء لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) بصورة كاملة تتسم بالفعالية والكفاءة.

ثانياً، ينبغي أن نزيد المساعدة الإنسانية ونحسن بفعالية قدرات البلدان النامية على الاستجابة لحالات الطوارئ. ويعني ذلك تبادل الخبرات في مجال مكافحة الأوبئة، وتقديم الدعم المادي والتكنولوجي، والمشاركة في التعاون في مجالي الأدوية واللقاحات. وينبغي توجيه المزيد من الموارد إلى مجالات مثل مكافحة الأمراض المعدية، وبناء القدرات في ميدان الصحة العامة، والأمن الغذائي. وينبغي زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. وينبغي اعتبار لقاحات كوفيد-١٩ منفعة عامة عالمية وإتاحتها للبلدان الضعيفة بتكلفة ميسورة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مجال الوقاية من الكوارث والتأهب والتصدي لها، والحد من المخاطر، وتعزيز تبادل وتقاسم المعلومات المتعلقة بالكوارث، وتعزيز قدرات رصد الكوارث والإنذار المبكر.

ثالثاً، ينبغي أن نضع الناس في صميم جهودنا وأن نخفض الاحتياجات الإنسانية بشكل أساسي. كل جهودنا، ابتداءً من التعويض عن أثر جائحة كوفيد-١٩ والعودة الحياة المعتادة إلى إنهاء النزاعات والأزمات الإنسانية، تتوقف في النهاية على تحقيق التنمية التي محورها الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم التعاون الإنمائي الدولي. ويجب أن يكون القضاء على الفقر هدفاً رئيسياً، وينبغي توجيه المزيد من الموارد نحو الحد من الفقر، والتعليم، والصحة، وتطوير الهياكل الأساسية من أجل تحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي أفضل، ومعالجة أعراض الأزمات الإنسانية وأسبابها الجذرية.

تثني الصين على منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لجهودها في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والاستجابة السريعة لكوفيد-١٩. ونشيد بتفاني العاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية والطبية في الخطوط الأمامية. وتؤيد الصين بقوة الأمم المتحدة في

المحليين واللاجئين في ١٤ بلداً تقع في أربع قارات. وبالمثل، في عام ٢٠٢٠، أمر الملك محمد بإرسال مساعدات طبية إلى نحو ٢٠ دولة أفريقية شقيقة لدعمها في جهودها لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

ولا تقتصر جهود المغرب وعمله في المجال الإنساني على تقديم المعونة الطارئة، بل هي جزء من نهج شامل لتخفيف معاناة الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما من خلال مشاريع التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن الخبرة التي تراكمت لدى المغرب في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة في أفريقيا وفي قارات أخرى تجسد التزامه القوي بمساعدة السكان في الأزمات الإنسانية. ولا يزال المغرب ملتزماً بالنزاهة والحياد والاستقلال بوصفها مبادئ أساسية لإيصال المساعدة الإنسانية. إن انتهاكات حقوق الإنسان للمشردين جرائم تستحق الشجب بموجب القانون الدولي، وأي استغلال لمعاناتهم لأغراض سياسية غير مقبول.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٠، أطلق المغرب، بصفته رئيس الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نداءً موجهًا للعمل، أيده ١٧٣ وفداً، دعماً للاستجابة الإنسانية لكوفيد-١٩. وهذا النداء ليس مجرد وثيقة أخرى بشأن كوفيد-١٩ بل هو دعوة موجهة إلى العمل. ويقترح تدابير عملية ملموسة ضرورية لمواجهة تحديات الجائحة. ويدعو إلى اتخاذ إجراءات عملية مثل تيسير إمكانية وصول ومرور ونقل المعونة الإنسانية، والعاملين في مجال تقديم الخدمات الصحية والطبية وكذلك المعدات، التي بدونها يمكن أن تتفاقم المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح واحتياجات المتضررين. وفي هذا الصدد، فإن النداء الموجه إلى العمل يعالج مسائل المضاربة والتكديس من دون مسوغ، وهي مسائل يمكن أن تعوق الحصول على الأدوية الأساسية المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة، واللقاحات، ومعدات الوقاية الشخصية والمعدات الطبية، فضلاً عن الإمدادات والمعدات الإنسانية الأخرى. ويحض المغرب على إمكانية الوصول إلى كل التكنولوجيات ومنتجات الصحة الأساسية ذات الجودة العالية والأمانة والفعالة والميسورة التكلفة، وتوزيعها بإنصاف على الجميع

التي دمرتها النزاعات وتغيّر المناخ وزيادة الجوع على الصعيد العالمي وجائحة كوفيد-١٩.

من الحيوي أن نضمن بأن تظل الأمم المتحدة صوتاً أضعف الفئات السكانية وعاملاً حفازاً على العمل العالمي الموحد في خدمة البشرية. وهذا هو الهدف النهائي للعمل الإنساني والتنسيق الإنساني. ويتعلق أساساً بالعمل معاً لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة في إطار منظومة متنوعة ومتباينة من الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الدول الأعضاء والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية الدولية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية والمجتمع المدني. ولذلك، من الضروري تكثيف تعاوننا وتآزرنا على جميع المستويات من أجل احتواء جائحة كوفيد-١٩ والسيطرة عليها والتخفيف من وطأتها.

وبفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس، فقد جعل المغرب العمل الإنساني إحدى الركائز الأساسية والهيكلية لسياسته الخارجية. ولذلك، كان المغرب دائماً من بين أوائل الدول التي تزود، كلما دعت الضرورة، المتضررين من الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة بالمعونة الإنسانية الأولية، بما في ذلك الأغذية والأدوية والخيام والمستشفيات الميدانية المتعددة التخصصات. ويواصل المغرب أيضاً تعزيز مشاركته في التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم من خلال مساهماته الفعالة في عمليات حفظ السلام والجهود الإنسانية. وبهذه الروح، يساهم المغرب منذ الستينات في عمليات حفظ السلام والعمل الإنساني في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، خاصة بنشره وحدات من القوات المسلحة الملكية المغربية والمستشفيات الطبية والجراحية الميدانية، وإيصال المعونة الإنسانية المباشرة إلى سكان البلدان المتضررة.

أصبح العمل الإنساني المغربي نموذجاً يستند إلى مبادئ التضامن الإقليمي والدولي. ومع مراعاة ذلك، وبناءً على تعليمات الملك محمد، قامت القوات المسلحة الملكية المغربية حتى الآن بنشر ١٧ مستشفى وقدمت حوالي ٢,٦٥ مليون خدمة طبية لصالح السكان

العديد من العمليات. وعلى الرغم من أنه لا تلوح في الأفق بارقة أمل هذا العام، فقد جعلتنا الحالة نُدرِك الدور المركزي والقيم جدا للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتقوم المنظمات الإنسانية الدولية بعمل رائع، ولكن هذا العمل سيكون في أقوى حالاته عندما يُضطلع به في شراكة حقيقية مع الجهات الفاعلة المحلية، تقترن بأراء السكان المتضررين في صميم عملية صنع القرار.

في عام ٢٠٢٠، ركزت أستراليا جهودها على معالجة الآثار الخطيرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أقرب البلدان المجاورة لنا. وقد تجنبت بلدان كثيرة في منطقة المحيط الهادئ أسوأ جوانب الأزمة الصحية، لكن الآثار الثانوية على اقتصاداتها كانت عميقة ومتفاقمة بسبب الكوارث التي لا تزال تضرب المنطقة بضرارة متزايدة.

قبل أسبوعين، قدمت الأمم المتحدة "اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١"، ورسمت صورة قائمة وكارثية للاحتياجات الإنسانية. وفي العام المقبل، سنواجه تحديات مضاعفة، من قبيل التصدي لجائحة كوفيد-١٩، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، والنزاعات التي طال أمدها، والكوارث التي تزداد شدة. بيد أن المساعدة الإنسانية ليست حلاً. إذ يجب علينا إيجاد حلول سياسية ومحاسبة الأطراف المتحاربة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية. حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى للاستثمار في نهج متعدد المخاطر وشامل لعدة قطاعات، للحد من مخاطر الكوارث والتأهب وبناء القدرة على الصمود. ولهذا السبب يسرّ أستراليا أن تستضيف في عام ٢٠٢١ وبالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث المؤتمر الوزاري التاسع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالحد من أخطار الكوارث. وسيركز المؤتمر على الاستثمار القادر على التكيف والانتعاش، والنظم المرنة، والخدمات والهياكل الأساسية، والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود. وسيبرز تجارب النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. وستوجه

وفي الوقت المناسب. وأخيراً، يهدف أيضاً النداء الموجه نحو العمل إلى الاستجابة للأثر الإنساني الناجم عن تزايد انعدام الأمن الغذائي في العالم جراء هذه الجائحة، الذي تتفاقم بسبب غزوات الجراد مؤخرًا في بعض البلدان النامية. ويدعو إلى كفالة المراعاة التامة لاحتياجات الفئات الضعيفة من السكان وأولوياتها.

يُثني المغرب على المنظومة الإنسانية لاستجابتها المنسقة والرامية إلى منع الزيادات الحادة في معدلات الجوع، والفقر، والعنف، والمرض بسبب هذه الجائحة وما نجم عنها من ركود عالمي. ونود أيضاً أن نشيد بالالتزام الشديد للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش وقيادته. فنداءاته ومبادراته المختلفة أس لجهودنا الجماعية لمكافحة الجائحة وتأثيرها. إن نداءه من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي حظي بتأييد واسع النطاق من جانب الدول الأعضاء، بما فيها المغرب، يشكل خطوة هامة نحو التخفيف من الآثار الإنسانية المدمرة للنزاعات المسلحة ويمكننا من زيادة التركيز على مواجهة الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل خطة الاستجابة الإنسانية العالمية مبادرة ممتازة تتطلب دعمنا الكامل، بما في ذلك من خلال التمويل العاجل لتلبية احتياجاتها. والمغرب، بوصفه مانحاً وعضواً في المجلس الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، يقدر تقديراً كبيراً القيمة المضافة للصندوق في التمكين من استجابات سريعة وحسنة التوقيت للأزمات الطارئة وأفضل تنسيقاً. وفي هذا الصدد، أعلن المغرب للتو عن زيادة كبيرة في تبرعه للصندوق. والمساعدة الإنسانية تعبيرٌ عن القيمة المعنوية الإيجابية للتضامن. لذلك فلنظهر تضامناً اليوم أكثر من أي وقت مضى.

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد دمرت أحداث عام ٢٠٢٠ حياة الناس وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. إن الخطُ الأمامي للاستجابة الإنسانية يتألف من الموظفين المحليين والمنظمات الوطنية والجماعات المجتمعية والأصدقاء والأسر، وكلهم يحتشدون لشد أزر بعضهم البعض خلال هذا العام المريع. وقد تكيّفت منظومة الأمم المتحدة وأعدت ترتيب أولوياتها، وقلّصت الوجود الدولي في

قدم المانحون هذا العام أكثر من ١٧ مليار دولار للخطط الإنسانية المشتركة بين الوكالات. وهذا تبرع سخي جداً، ولكننا لا يزال بوسعنا فعل المزيد. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا بالإدلاء بدلوهم دعماً الاستجابة الإنسانية.

ويجب أن نواصل تحسين الكفاءة والفعالية من خلال إصلاح المنظومة الإنسانية الدولية، بما في ذلك عن طريق زيادة التماسك بين جهودنا الإنسانية وجهود بناء السلام والتنمية، وتمكين الجهات الفاعلة المحلية، وتحسين الشفافية، والتقييم المشترك والمحايد للاحتياجات، والنداءات ذات الأولوية. ويجب علينا أيضاً أن نضغط على الحكومات وأطراف النزاع للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك عملنا الذي نقوم به منذ أمد طويل، والإبقاء على بند الآثار الإنسانية للأزمات، كالتي في اليمن وسورية، مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

ويسر الولايات المتحدة أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/75/L. 42، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة، وهو قرار يبعث برسالة تضامن هامة إلى العديد من الأشخاص الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/75/75)، فقد ازداد عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم بسبب الظروف غير المسبوقة التي سببتها جائحة كوفيد-١٩. إن استمرار تصاعد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، ووقوع وفيات في صفوفهم، بسبب الإرهاب أمرٌ مقيت. ومما يثير القلق أيضاً هذا العام الزيادة الملحوظة في الهجمات التي تؤثر على أماكن عمل الأمم المتحدة والأنشطة الإنسانية التي تقوم بها، وعلى مركباتها ومبانيها. نحن قلقون على العاملين في المجال الإنساني الذين يُحتجزون كرهائن، مثل الذين احتجزوهم الحوثيون في اليمن.

أما وقد بلغت الاحتياجات الإنسانية مستويات لم يسبق لها مثيل بالفعل، فإن التهديدات الأمنية العالمية الحالية قد فاقمت تلك التحديات

أستراليا، بوصفها البلد المضيف، المزيد من الانتباه إلى التحديات التي تواجهها المجتمعات الجزرية النائية والمجتمعات الساحلية، ولا سيما جيراننا في المحيط الهادئ.

أختتم بياني اليوم بالإعراب عن شكر أستراليا للعاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة الذين يواصلون العمل بلا كلل في المكاتب الخلفية وعلى الخطوط الأمامية لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى ملايين الأشخاص المحتاجين.

السيدة باربر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الزيادة غير المسبوق في الاحتياجات الإنسانية في السنوات الأخيرة، فضلاً عن الزيادة الحادة في عدد الأشخاص المحتاجين منذ ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ في الأسبوع الماضي أصدرت الأمم المتحدة التقرير المعنون "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١". إن الأرقام المذكورة في التقرير صارخة. ففي عام ٢٠٢١، سيحتاج ٢٣٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وهذا يعني أن شخصاً واحداً من كل ٣٣ شخصاً في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة - وهي زيادة كبيرة عن العدد السابق قبل عام، شخص واحد من كل ٤٥ شخصاً، والذي كان بالفعل أعلى رقم منذ عقود.

إن الولايات المتحدة ما برحت منذ فترة طويلة رائدة على مستوى العالم في تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، ونظل ملتزمين بدعم المحتاجين. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح إنساني منفرد، حيث قدمت أكثر من ١٠,٥ مليارات دولار من المساعدات الإنسانية في السنة المالية ٢٠٢٠. والولايات المتحدة ملتزمة بتعددية الأطراف وتقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وقد استضاف السيد بيغون، نائب وزير الخارجية، والسيد بارسا، القائم بأعمال مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حدثاً جانبياً افتراضياً هذا العام، حيث جرى إبراز أكبر ١٠ جهات مانحة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، والاعتراف بدور شراكات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، وتشجيع المانحين الآخرين على زيادة مساهماتهم.

تعنتم الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوضيح بعض الأولويات الرئيسية. إن القرارات ووثائق غير ملزمة فهي لا تنشئ حقوقاً أو الالتزامات أو تؤثر عليها بموجب القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الولايات المتحدة في تقديم مشاريع القرارات أو الانضمام إلى توافق الآراء بشأنها لا يعني ضمناً تأييدها لها. وقد خصصت الولايات المتحدة ٢٠,٥ مليار دولار للاستجابة الدولية لكوفيد-١٩، بما في ذلك تطوير اللقاحات والعلاجات، والمساعدة الخارجية وغيرها من جهود التأهب. ولا نؤيد الإشارات إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى نظام روما الأساسي التي لا تميز بما فيه الكفاية بين الأطراف وغير الأطراف أو تتعارض مع مواقفنا.

اتساقاً مع إعلان توافق آراء جنيف حول تعزيز صحة المرأة وتقوية الأسرة، نؤكد أنه لا يوجد حق دولي في الإجهاض وأن لكل دولة الحق السيادي في سن تشريعاتها بشأن حماية الحياة في جميع المراحل بدون ضغوط خارجية.

تحتفظ الولايات المتحدة بالحق السيادي في تيسير أو تقييد الوصول إلى أراضيها، وفقاً لقوانينها وسياساتها الوطنية، ورهنا بالتزاماتها الدولية القائمة. ولا نؤيد أو نؤكد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية، أو إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، أو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وفيما يتعلق باتفاق باريس للمناخ ولغة تغيير المناخ، ننوه بأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك، فإن الإشارات إلى اتفاق باريس أو إلى تغيير المناخ لا تتال من مواقف الولايات المتحدة. ونؤكد دعمنا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة، مع حماية البيئة في الوقت ذاته أيضاً. ولا نؤيد الولايات المتحدة الإشارات إلى تغيير المناخ في القرارات التي لا تتسق مع ذلك النهج أو التي لا تحترم الظروف والنهج الوطنية. وفيما يتعلق بالإشارات إلى التقارير الخاصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أوضحت الولايات المتحدة في اجتماعات

وزادت من صعوبة إمكانية الوصول الآمن إلى السكان المحتاجين بالنسبة للذين يعملون في الخطوط الأمامية في حالات الكوارث والأزمات. وعلى الرغم من تلك القيود، يخاطر موظفو المساعدة الإنسانية بحياتهم ورفاههم كل يوم للقيام بعمل حيوي. ونشكر العاملين في مجال تقديم المعونة على شجاعتهم، ونحیی ذكری العاملين في مجال الأعمال الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم نتيجة للحوادث وأعمال العنف. وندين الزيادة الكبيرة في الحوادث الخطيرة التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني التابعين للمنفذين من شركاء الأمم المتحدة.

إن الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في سياق النزاعات المسلحة إلى تتم عن تجاهل منهجي للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والاحترام القاطع للعاملين في المجال الإنساني والأمم المتحدة، بما في ذلك الأصول الإنسانية ومرافق المساعدة الإنسانية وإيصال تلك المساعدة. ونواصل الدعوة إلى زيادة المساءلة عن العنف ضد العاملين في المجال الإنساني في بلدان مثل سورية، فضلاً عن زيادة المساءلة عندما يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية هم مرتكبو الاستغلال أو الإساءة أو العنف الجنسي. ونؤكد من جديد أيضاً سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأشد الناس ضعفاً في العالم. إننا نشجع الآخرين بقوة في الجمعية على تعزيز جهودهم لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بدورها المتعدد الجوانب بوصفها دولة رائدة في مجال الدبلوماسية الإنسانية والعمل الإنساني في جميع أنحاء العالم. وسوف نستمر في متابعة تحسين التنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال لملايين الناس في جميع أنحاء العالم الذين يحتاجون إلى الإغاثة خلال النزاعات وغيرها من المآسي. إننا نؤيد بفخر مشروع القرارات هذه ونود أن نعرب عن خالص شكرنا ودعمنا لجميع العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يعلمون في العديد من أخطر الأماكن في العالم.

العنف القائم على نوع الجنس، بل إن الخطر أكبر في حالات الطوارئ الإنسانية. وتشكل جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، وكل عمل من أعمال الإذعان عنوةً والإذلال، عائقاً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي من بين أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وتدميراً في العالم. لذلك ينبغي أن تشمل كل الجهود الإنسانية السياسات والنظم والآليات اللازمة لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتخفيف منه والتصدي له. ويشمل ذلك تقديم خدمات آمنة وشاملة للمتضررين.

اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير، ستتولى الدانمرك قيادة الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تغيير جذري في الطريقة التي يتم بها التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية. وكجزء من تلك الجهود، نحتاج إلى مزيد من الشراكات مع المنظمات النسائية المحلية لتعزيز المشاركة الآمنة والهادفة للنساء والفتيات، فضلاً عن التأثير والقيادة، في جهودنا الإنسانية. ويتعين علينا أن نركز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من أجل تعزيز حصولهن على تعليم جيد، واستخدام إمكانات التعليم في إقامة مجتمعات يتساوى فيها الجنسان. ونحن بحاجة إلى التركيز على نوع الجنس في تحليلنا والمزيد من البيانات المصنفة حسب الجنس ونوع الجنس. وأخيراً، نحن بحاجة إلى زيادة الدعم للعمل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركائها المحليين المكرسة للنهوض بتمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً. ويجب على شركاء الأمم المتحدة أن يحددوا أولوياتهم وييسطوا الجهود الرامية إلى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في عملهم.

أصبحت الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ تحالفاً قوياً من أصحاب المصلحة العالميين، ونشكر كندا على قيادتها القديرة في السنوات القليلة الماضية، كما ذكر من فوره الممثل الدائم لكندا. وننتظ إلى العمل مع الدول الأعضاء

الهيئة الحكومية أن قبول الهيئة بتلك التقارير والموافقة على ملخصاتها المعدة لواجبي السياسات لا تعني ضمناً تأييد الولايات المتحدة للنتائج المحددة الواردة في التقارير أو للمحتويات الأساسية فيها. لذلك، فإن الإشارات إلى التقارير الخاصة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لا تمس أيضاً مواقف الولايات المتحدة.

عندما يتذكر أطفالنا هذه الأوقات بعد سنوات من الآن، قد يطلبون منا أن نقول لهم قصصاً عما فعلناه. ونود أن نقول لهم إننا، إذ نتكلم باسم الشعب الأمريكي، قد أسمعنا أصوات أشد الناس ضعفاً في العالم في القاعات الافتراضية للأمم المتحدة، وقدمنا معونة منقذة للحياة خلال أكبر أزمة دولية واجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. فليكن إرثنا الجديد أننا وضعنا خلافاتنا جانباً ومنحنا العالم الأمل خلال أحلك ساعاته.

السيدة إنغلبيرغ (الدانمرك) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد الدانمرك البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

مع وجود ٢٣٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، فإننا نواجه أحد أكبر التحديات الإنسانية في حياتنا. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى ارتفاع هائل في الاحتياجات الإنسانية من خلال زيادة الآثار السلبية للنزاعات وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، من بين أمور أخرى. وارتفع مستوى الفقر المدقع على الصعيد العالمي لأول مرة منذ ٢٢ عاماً، كما أن عدة عقود من التنمية معرضة لخطر التقويض. إن الاحتياجات هائلة، ونحن بحاجة إلى التضامن العالمي أكثر من أي وقت مضى.

أود أن أركز على ما وصفه الأمين العام عن حق بأنه الجائحة الموازية، أي تزايد مستوى العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما ضد النساء والفتيات. ومع انتشار الجائحة وآثارها الجانبية المتصلة بالشواغل الأمنية والصحية والمالية، ازدادت حدة العنف ضد النساء والفتيات. وهذا صحيح في جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي. وعلى الصعيد العالمي، يعني كل ثلاثة أشهر من الإغلاق الشامل استجابةً للجائحة ١٥ مليون حالة جديدة من حالات

الهام أن نحافظ على المركز المحايد للأمم المتحدة، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للشرعية العالمية لعمل وكالاتها.

ثانياً، تنشأ المشاكل في كثير من الأحيان من المانحين أنفسهم من خلال القيود التي تتجاوز مجلس الأمن، وفي سياق الجائحة تبدو أكثر وحشية. وتشكل الجزاءات الانفرادية عقبة أمام إمدادات المعونة الإنسانية والأدوية الأساسية. وقد تكلمت السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، عن ذلك استناداً إلى أدلة خطيرة، ودعا الأمين العام إلى رفع هذه التدابير. إن ما يسمى بالاستثناءات الإنسانية، ببساطة لا تجدي نفعاً. ويرفض المقاولون تنفيذ المشاريع الإنسانية خوفاً من أن ينتهي بهم المطاف مدرجين في ما يسمى بالقوائم السوداء لمنتهكي نظام الجزاءات. ويفضل واضعو هذه القيود الوحشية تجاهل تلك الحالات. فهم يفرضون جزاءات من ناحية، بينما يدعون من ناحية أخرى، إلى احترام حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية في محافل الأمم المتحدة. لقد حان الوقت للاستماع إلى النداء الصادر عن قيادة الأمم المتحدة والتوقف عن تسييس المساعدة الإنسانية والإنمائية.

وقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى توسيع نطاق التعاون في مجال المعونة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد دأبنا على أداء دورنا من خلال مساهمات المانحين المنتظمة في ميزانيات الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وإرسال المعونة الإنسانية والعاملين الروس في مجال الإغاثة إلى المناطق التي لديها أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً. ونعمل على زيادة المساعدات للبلدان دعماً لجهودها الرامية إلى مكافحة آثار الجائحة. وقد بلغ مجموع التمويل الروسي للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أكثر من ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. وساهمنا بمبلغ ١,٥ مليون دولار للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي نعتبره الآلية التنفيذية الرئيسية لتمويل الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد القرار ٤٦/١٨٢، الذي أرسى الأساس للعمل الذي تقوم به الوكالات

وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني لوقف هذه الجائحة، في إطار وضع حد للجائحة والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ.

السيدة كارمازينسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): لقد

كان هذا العام اختباراً قاسياً للمجتمع الدولي بأسره. فقد بينت جائحة فيروس كورونا وعواقبها الطويلة الأجل على كل مناحي حياة الناس الحاجة الملحة إلى التضامن فيما بين جميع الدول الأعضاء من أجل مكافحة الأزمة ومساعدة أشد الناس احتياجاً. وفي هذا الصدد، نود أن نبدأ بالإعراب عن امتناننا العميق للعاملين في المجالين الإنساني والطبي الذين يقدمون المساعدة الإنسانية العاجلة إلى جميع المحتاجين في أقاصي بقاع المعمورة وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة. وفي ذلك السياق، ندين بشدة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي، التي لا تؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة وتحرم من ينتظرون المساعدة من الأمل في الخلاص.

إن تقديرات اللّحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١ مثيرة للقلق. فعدد المحتاجين يتزايد بسرعة، ومستويات تمويل قياسية من المانحين تقوم الحاجة إليها، ونظام الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية يواجه تحديات جديدة باستمرار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن السبيل الوحيد لحل المسائل التي تواجه المجتمع الدولي هو أن نتحد في جو من الثقة والاحترام المتبادلين. وهذا هو الشرط الرئيسي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تعاني من أزمات إنسانية صعوبات كبيرة خلال الجائحة، وبالتالي من الهام إجراء حوار مباشر ومفتوح بشأن المشاكل القائمة.

ومن جانبنا، نود أن نتطرق إلى مسألتين رئيسيتين في سياق الاستجابة الإنسانية. أولاً، أهمية الحصول على بيانات موثوقة واستخدامها، بما في ذلك عن الهجمات على الأهداف الطبية والإنسانية، من أجل تقييم الاحتياجات والتخطيط للعمليات الإنسانية. وفي الآونة الأخيرة ما فتئنا نرى منظمات إنسانية تعتمد على مصادر معلومات غير متحقق منها، وغالباً ما تكون خارج أراضي الدول المتضررة. ومن

حالة كوفيد-19 مؤكدة و ٥١٨ ٠٠٠ حالة وفاة في البلدان ذات الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً. وعلاوة على الأزمة الصحية، من الواضح أنه قد كان للجائحة آثاراً جانبية مدمرة على السكان في العديد من المناطق، مما أدى إلى تفاقم الدوافع الموجودة من قبل والدوافع الحالية للاحتياجات الإنسانية والتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي، والحد من القدرة الشرائية للأسر، وإيجاد العديد من العقبات في النظم الغذائية.

وندرک أن حماية الفئات الضعيفة لا تزال مسألة مثيرة للقلق إلى جانب النزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وكان كبار السن على وجه الخصوص من أكثر الفئات تضرراً والأكثر عرضة للخطر. وتعاني صحة هذه الفئات الضعيفة من آثار كوفيد-19، وكذلك من تزايد خطر تعرضهم للتمييز والعوائق المادية والمالية التي تحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية. ونعتقد أن من الحيوي إقامة شراكات متعددة القطاعات لتذليل العقبات التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية والموارد. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يجب ضمان استمرار الخدمات الطبية الأساسية وإصلاح نظم الرعاية الصحية، على أساس الالتزام المخلص بالكرامة وحقوق الإنسان وتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي. ويجب اتخاذ تدابير لتمكين الفئات الضعيفة من الوصول إلى المعلومات وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم حتى يتمكنوا من مواجهة المعاناة النفسية والقلق المتصلين بالجائحة.

ونود أن نؤكد أن لنشر المعلومات الدقيقة، المستندة إلى العلم وفي الوقت المناسب، تأثيراً مباشراً على تماسك كل استجابة متكاملة في مجال الصحة العامة، ولا سيما في البيئات الإنسانية. ولذلك ينبغي أن تتضمن الاستجابات الصحية الإنسانية للحالات الهشة إمكانية الحصول على المعلومات كعنصر من عناصر حملات الاستجابة والوقاية، التي تشكل أيضاً استراتيجية فعالة لمكافحة المعلومات المضللة عن الفيروس.

وأخيراً، ينبغي أن نؤكد على الدور القيادي للنساء في السياقات الإنسانية، إذ يشكلن ما يصل إلى ٧٥ في المائة من القوة العاملة

الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها في النزاعات وحالات الكوارث الطبيعية. إننا نؤمن بأن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه هذا العمل، لا تزال وجيهة حتى يومنا هذا. ونعتقد أنه من الهام أن نؤكد جميعاً على عدم انتهاكها.

وخلاصة القول، نود أن نعرب عن امتناننا لوفود الاتحاد الأوروبي والسويد والمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ميسري عمليات التفاوض بشأن مشاريع القرارات الإنسانية الثلاثة (A/75/L.42 و A/75/L.11 و A/75/L.44). وعلى الرغم من أن النصوص لم تخضع إلا لتعديلات تقنية، فمن الهام في البيئة الحالية أن نعتمدها بتوافق الآراء، وبذلك نؤكد من جديد وحدتنا والتزامنا بالهدف النبيل المتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

السيد سوكونك تابيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في مناقشة اليوم، ترحب شيلي باعتمادنا المقبل لمشاريع القرارات A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44، وتأمل في الإسهام في المناقشة بشأن سلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، والتعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، وتعزيز تنسيق هذه المساعدة الطارئة في العام المقبل.

إننا نعيش في ظروف لم يسبق لها مثيل، ولكن من أجل المضي قدماً بشكل بناء، من الهام أن نتذكر أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ليست الأولى التي واجهناها في هذا القرن، ولن تكون الأخيرة. وكما هو الحال في الماضي، يجب علينا الآن أن نتكيف مع التحديات الجديدة وأن نحدد الاحتياجات والثغرات الناشئة من أجل تعزيز شراكاتنا ومكافحة الآثار الإنسانية للجائحة. وننتهي على اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على مرونتها وقدرتها على التكيف، وعلى العمل الهائل الذي قاموا به لتقديم المساعدة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون شخص.

وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة (كوفيد-19)، واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك أكثر من ١٥,٧ مليون

الجائحة في أشد ركود عالمي منذ الثلاثينات من العقد الماضي، وارتفع الفقر المدقع لأول مرة منذ ٢٢ عاماً، وتفاقت حالة البطالة على مستوى العالم. والنساء والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة ويعملون في القطاع غير الرسمي هم الأشد تضرراً. وهناك ما يقرب من ٢٤ مليون طفل ومراهق وشاب، من بينهم ١١ مليون فتاة وشابة، معرضون لخطر عدم العودة إلى المدرسة.

ومع ذلك، وفي خضم هذه التوقعات القاتمة، يتضمن التقرير بعض النواحي الإيجابية أيضاً. أولاً، على الرغم من مواجهة الشباب صعوبات جمة في توفير فرص العمل وتأثير كوفيد-١٩، فقد رأيناهم يحشدون قواهم على نطاق غير مسبوق استجابة للأزمة. وتلك فرصة لمنظومة العمل الإنساني كي تحسن إدماج منظورات الشباب وقيادتهم في العمل الإنساني. ثانياً، إن زيادة الوصول العالمي إلى الإنترنت، إلى جانب التكنولوجيات الجديدة المبتكرة، تتيح إمكانية تحسين العمل الإنساني. فعلى سبيل المثال، يُستخدم الذكاء الاصطناعي لرسم خرائط التفشي، وتقوم الطائرات المسيرة بدون طيار بتسليم الإمدادات الطبية واختبار العينات، وتساعد الطابعات ثلاثية الأبعاد على إنتاج أقنعة واقية للوجه، ومجموعات معدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي. ثالثاً، ازداد التعاون بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام خلال الجائحة، كما تعززت أيضاً عملية إضفاء الطابع المحلي على العمل الإنساني. والاستفادة من ذلك ستساعد على تلبية احتياجات المستهدفين من المساعدة الإنسانية في المستقبل.

ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ٢٣٥ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام ٢٠٢١. وهذا يعني تقريباً أن شخصاً من كل ٣٣ شخصاً في جميع أنحاء العالم سيحتاج إلى ذلك. وتهدف الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة لها إلى مساعدة نحو ١٦٠ مليون شخص في ٥٦ بلداً. وهذا في حد ذاته سيتطلب قرابة ٣٥ مليار دولار، وهو أعلى احتياج على الإطلاق للتمويل الإنساني. ولا يزال النقص المستمر في تمويل النداءات الإنسانية يشكل تحدياً. وندعو الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة تبرعاتها لمنظومة الأمم

الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن المنظمات المحلية التي تقودها النساء هي خط الدفاع الأول وجهات فاعلة رئيسية في الاستجابات الإنسانية. وقد رأيناهم يعملون بلا كلل منذ بداية الجائحة، على الرغم من محدودية إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والموارد. لذلك يجب علينا الاستجابة لالتزاماتهن وضمن وصولهن إلى عمليات صنع القرار وآليات التنسيق والتمويل اللازم للاستجابات الدولية حتى يَتِمَّكَنَّ من مساعدة مجتمعاتهن بشكل أفضل.

وندرک أننا في حالة هشاشة اقتصادية عالمية، ولكن لهذا السبب تحديداً يجب علينا أن نبتكر من أجل ضمان ألا نترك خلف الركب الشخص الواحد من بين كل ٤٥ شخصاً في العالم المحاصرين حالياً في أزمات إنسانية. وتؤكد شبلي من جديد التزامها بالإسهام في الأعمال الكاملة لحق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ولا سيما من يجدون أنفسهم في هذه الأوضاع الهشة.

السيد كاكور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم الهند والسويد بشأن هذه المسألة المهمة. ونود أولاً أن نشيد بعشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجالين الإنساني والطبي في جميع أنحاء العالم الذين يعملون على الخطوط الأمامية لمواجهة مشتركة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الذين كثيراً ما يتعرضون لمخاطر شخصية محدقة ويقدمون تضحيات هائلة.

إن لدى الهند والسويد التزاماً قوياً بتعزيز منظومة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الإنسانية المعقدة في عصرنا. وقد باتت الأزمات الإنسانية اليوم أكثر تعقيداً وامتداداً، وتزيد من المطالب على المجتمع الدولي. لذلك فإن تحسين التنسيق والتكامل في العمل فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانية أمر بالغ الأهمية. إن أحدث تقرير للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١، الصادر قبل بضعة أيام فقط، وثيقة واقعية. إن حالات الطوارئ الإنسانية، المدفوعة أساساً بالكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، والتي تفاقت هذا العام بسبب الجائحة، قد بلغت مستوى مرتفعاً جديداً. وقد تسببت

وهناك إدراك جيد للحاجة إلى مزيد من التكامل بين العمل الإنساني والتعاون الإنمائي. وينبغي أن تركز الإجراءات الإنمائية التي تتخذها الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على الحد من المخاطر ومواطن الضعف، مما سيساعد على بناء القدرة على الصمود وبناء القدرات.

لا تزال إمكانية الوصول أمام العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحمايتهم، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، تبعث على القلق. إن الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية غير مقبولة، ونرحب بمشروع القرار A/75/L.42، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية أن تلتزم التزاماً صارماً بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن تكفل حماية الضحايا حماية كافية.

إن الهند، إذ تسترشد بفلسفتها القيمة المتمثلة في النظر إلى العالم بوصفه أسرة واحدة، تقف في طليعة الداعمين للبلدان النامية الزميلة من خلال جهود المساعدة والإغاثة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وتراوحت تلك الجهود بين الإمداد الفوري لمواد الإغاثة والإجلاء الطارئ لأعداد كبيرة جداً من الأشخاص من جنسيات مختلفة من المناطق المتضررة. وخلال أزمة كوفيد-19 غير المسبوقة، برزت الهند كمزود رئيسي للأمن الصحي، ونجحت في تحمل مسؤوليتها كصيدلية العالم، حيث أرسلت شحنات من الأدوية والإمدادات الطبية إلى جميع البلدان الشريكة البالغ عددها 150 بلداً. وبوصف الهند عضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي، سيتم حشد قدرة الهند على إنتاج اللقاحات وإيصالها لمساعدة البشرية جمعاء في مكافحة الأزمة. واستشرافاً لأفاق المستقبل، يجب أن ننظر فيما يمكن أن نقوم به علاوة على الإغاثة الفورية وإعادة التأهيل. وتظل الهند ملتزمة بالتصدي لتحديات الطوارئ الإنسانية المعقدة عن طريق بناء هياكل أساسية قادرة على مواجهة الكوارث. وفي هذا السياق، بادرت الهند في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019 إلى إطلاق

المتحدة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة جائحة كوفيد - 19، والصناديق القطرية المشتركة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، حيث إن الهند والسويد مانحان للمنظومة منذ فترة طويلة. ونود أيضاً أن نشدد على قيمة التمويل المرن غير المخصص والدعم الذي يمكن التنبؤ به لشركائنا في مجال العمل الإنساني.

وتؤكد السويد والهند من جديد أن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي يوفران الأساس للمساعدة الإنسانية. وما زلنا ملتزمين بالحفاظ على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في الاستجابة لجميع الحالات الإنسانية. وتقع المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والمساعدة في أي أزمة إنسانية على عاتق البلد المعني. ويجب أن تقدم المساعدة الإنسانية الدولية بنزاهة وفقاً للمبادئ التوجيهية المبينة في القرار ٤٦/١٨٢ والقرارات اللاحقة. بينما تستجيب وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها على نحو جدير بالثناء للعديد من حالات الطوارئ المعقدة، فإن وضع نهج متسق وشامل لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. ويلزم المزيد من التنسيق لتحقيق الاستجابات الفعالة والمكيفة حسب سياقها، مما ييسر زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية.

إن الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تمثل تحديات مستمرة. ولا تزال الأطراف في النزاعات المسلحة، بما فيها الجهات الفاعلة من غير الدول، تستخف بالقانون الدولي الإنساني وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان من دون عقاب. ويجب أن نواصل تعزيز إطار التعاون الدولي لتقديم هؤلاء الجناة إلى العدالة. وتحتاج النساء والأطفال إلى تدابير خاصة لحمايتهم. ونرى أن نهجنا في الاستجابة الإنسانية يجب على وضع المتضررين في الصميم. فهذا يدل على احترام كرامة الإنسان ويكفل المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن المواد والخدمات التي يحتاج إليها السكان المتضررون أكثر من غيرهم. ويجب علينا أيضاً أن نواصل جهودنا لوضع تقييم للاحتياجات المتعددة القطاعات وبناء قواعد بيانات قوية من أجل تعزيز فعالية العمل الإنساني وشفافيته وخضوعه للمساءلة.

نؤكد مجددا التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لكفالة استجابة موحدة وقوية للتحديات الإنسانية التي يواجهها العالم. وتمثل مناقشتنا اليوم فرصة لتوجيه رسالة مؤازرة قوية وموحدة إلى من هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وإلى الجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. لذلك، نهيب بجميع الوفود اعتماد مشاريع القرارات الإنسانية الثلاثة (A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44) بتوافق الآراء.

السيدة أوفريمانس (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ثمة صدمة أخرى، تلك هي الطريقة التي يُنظر بها إلى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المجتمع الإنساني، باعتبارها بُعداً إضافياً من أبعاد الضعف الإنساني، وإضافة إلى التحديات التي سنواجهها في عام 2021 وما بعده. وصف بوضوح السفير سكوغ، ممثل الاتحاد الأوروبي كيفية ما آلت إليه جائحة (كوفيد-19) من تحديات مروعة ومخيفة للعالم وقطاع العمل الإنساني والأشخاص الذين وقعوا في براثن الأزمة. إلا أننا شهدنا، مع الاستجابة السريعة للجائحة، إطلاق خطة استجابة عالمية تظهر التحلي بروح المهنية التي يتسم بها قطاع العمل الإنساني. ذلك الموقف الذي تود هولندا الإشادة به.

تعتبر هولندا أن الاستجابة لأزمة كوفيد-19 مثلاً على مثابرة المجتمع الإنساني وقدرته على الصمود. فهي تبين أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى قادرة على أن تتضافر معاً وأن تضع استجابة منسقة بحق. وهذا أمر يجب أن نراعيه ونفخر به وأن نواصل القيام به. فهي الوسيلة التي نحتاج إليها للعمل الإنساني في المستقبل. إنه السبيل الوحيد للتصدي جماعياً لآثار التحديات الكبيرة مثل النزاعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. في ضوء ذلك، أود أن أبرز موضوعين يكرسان التزام المجتمع الإنساني ومرونته، أي الدور الهام للعاملين في مجال تقديم المعونة في الميدان، والحاجة إلى إدماج الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في العمل الإنساني.

الانتلاف من أجل إنشاء هياكل أساسية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، بالشاركة مع عدة بلدان أخرى.

وفي مواجهة الزيادة غير المسبوقة في الاحتياجات الإنسانية، التي ترتبط إلى حد كبير بجائحة كوفيد-19، استجابت السويد وتصرفت بسرعة. ومنذ بداية الجائحة، قدمت الحكومة السويدية ما يقرب من 200 مليون دولار كتمويل إضافي غير مخصص في المجال الإنساني. وتفخر السويد بأن تظل واحدة من أكبر المانحين لمنظومة الأمم المتحدة الإنسانية. وستواصل السويد، تماشياً مع التزاماتها المتعلقة بالصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية، تقديم التمويل الأساسي المتعدد السنوات لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية مثل برنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 بوضوح أهمية التمويل الإنساني المرن. فهو يُمكن من العمل الإنساني المستقل بفعالية وكفاءة وفي أوانه، ولهذا السبب تعتقد السويد اعتقاداً راسخاً أن هذا هو الطريق الصحيح الذي يجب اتباعه وتشجع المانحين الآخرين على أن يحذو حذوها.

لا تزال السويد والهند تشعران بقلق بالغ إزاء تأثير الجائحة على الجوع. إن منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام لبرنامج الأغذية العالمي أمرٌ مُستحقٌّ بجدارة، ويشكل دعوة عاجلة إلى العمل، مع تزايد الجوع، وأصبحت عدة بلدان الآن على شفا مجاعة ناجمة عن النزاع.

ويجب القضاء على دوامة النزاع والجوع المعترف بها في قرار مجلس الأمن 2417 (2018). وتفخر السويد بكونها شريكا رئيسياً وفي صدارة قائمة المانحين لبرنامج الأغذية العالمي، وبأنها ضاعفت تمويل برنامج الأغذية العالمي إلى مستويات قياسية للمساهمة في مكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم.

إن درجة إبداعنا وحجم استجابتنا يجب أن يتطابقا مع الطابع الفريد للتحدي. والخيارات التي سنُقرها الآن ستحدد الوقت الذي سنستعيد فيه عملية البناء بشكل أفضل بعد الخروج من الأزمة. نحن، السويد والهند،

الإنساني باعتماد مشاريع قرارات اليوم A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44 بتوافق الآراء.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة سريعة في الاحتياجات الإنسانية في العالم، ويعزى هذا أساساً إلى النزاعات المسلحة وتغيّر المناخ. لكننا نواجه اليوم تحدياً غير مسبوق للحالة الإنسانية العالمية في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تتفاقم آثارها أيضاً بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية، وانخفاض الحماية الاجتماعية، وتحديات الأمن الغذائي، وعوامل أخرى.

في هذا الوقت العصيب، أصبحت الاستجابة الشاملة والحسنة التوقيت للاحتياجات الإنسانية العالمية من جانب الأمم المتحدة، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي ضوء ذلك، نؤيد تماماً إعطاء الأولوية للبرمجة الحالية لوكالات الأمم المتحدة، مع التركيز على الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك شراء الإمدادات الطبية والحملات المتعلقة بالوقاية من العدوى ومكافحتها وتعزيز النظافة الصحية. وترحب أوكرانيا بقيادة الأمين العام في التصدي لجائحة كوفيد-19 على صعيد العالم. ونعتقد أن تنسيق أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الجائحة يجب أن يظل أولوية رئيسية للمنظمة. ونشيد بالنهج المتكامل الشامل لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة إلى البلدان في مواجهة هذه الجائحة، بما في ذلك الاستجابة السريعة للجائحة.

تضع أوكرانيا المسائل الإنسانية في صدارة جدول أعمالها. إن النزاع المسلح القائم منذ أكثر من ست سنوات والناجم عن استمرار العدوان الروسي أدى إلى أزمة إنسانية طويلة الأجل ومعقدة في شرق أوكرانيا. والأمم المتحدة تدرك جيداً الأوضاع الإنسانية المتردية في منطقة النزاع تلك. وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذلها أوكرانيا لتنفيذ وقف إطلاق النار، لا يزال المدنيون يواجهون مخاطر جسيمة على

أولاً، لا بد لنا من أن نشيد بكل الذين يقدمون المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. فهم يعملون بلا كلل ويواجهون صعوبات جمة كل يوم. وينبغي ألا ننسى أبداً أن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ففي عام ٢٠١٩، قُتل أكثر من ١٢٥ من العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء قيامهم بعملهم، وقد يكون العدد أعلى من ذلك في عام ٢٠٢٠. علينا جميعاً أن نستخدم نفوذنا لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. إن الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة غير مقبولة. وفيما يتعلق بعام ٢٠٢٠، ينبغي لنا بالطبع أن نشيد إشادة خاصة جداً بالمستجيبين المحليين. فهم الذين مكّنوا النظام الدولي من الوصول إلى الناس ومساعدتهم بالفعل. عندما جرى سحب الموظفين الدوليين أو عدم تمكنهم من السفر، أبقى المستجيبون المحليون على عمل آليات المعونة الإنسانية. كان استخدام الموظفين المحليين موضع اهتمام لبعض الوقت، لكن كوفيد-19 أدى إلى إنفاذه والتعجيل به.

أما نقطتي الثانية فلن تكون مفاجئة. هنا في قاعة الجمعية العامة، وفي نهاية عام ٢٠٢٠، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي. إذا تعلمنا من عام ٢٠٢٠ شيئاً واحداً فهو أن الصحة العقلية لا تقل أهمية عن الصحة البدنية. لذلك، قامت هولندا، بدعم من الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء الصحة العقلية والرفاه، بتيسير عملية قامت بموجبها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بصياغة نداء مشترك بين الوكالات لاتخاذ إجراءات بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. وفي النداء من أجل العمل، توصلت تلك الوكالات إلى نتيجة واضحة وتلتزم باتخاذ الخطوات التالية في دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في الاستجابة الإنسانية، بينما تحض الوكالات الشريكة على أن تفعل الشيء نفسه. وقد تم إطلاق النداء يوم الأربعاء الماضي.

في الختام، فلنحتفل بالنجاحات، ولكن علينا أيضاً نُنصف ما حدث هذا العام. فلنظهر دعمنا لجميع العاملين في المجال

آثار الأزمة الحالية على الجبهات الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا سيبرهن على وحدة المجتمع الدولي وتضامنه وسيكون خير دليل على فعالية الأمم المتحدة في عامها الخامس والسبعين.

السيد كيلسي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن عام ٢٠٢٠ كغيره من الأعوام. فمن المفجع أن الكثير من الناس منهم قد ماتوا أو مرضوا نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتسبب الفيروس في حدوث ركود عالمي لم يُشهد منذ ثلاثينيات القرن العشرين. ونخاطر بفقدان عقود من التقدم البشري، فالفقر المدقع يرتفع للمرة الأولى منذ أكثر من ٢٠ عاماً، وكما ورد بعبارات صارخة في اللوحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١، فإن ٢٣٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا يعني شخصاً واحداً من كل ٣٣ شخصاً في جميع أنحاء العالم.

ولكن ما حدث في عام ٢٠٢٠ لا يتعلق فقط بكوفيد-١٩. فالمحركات الرئيسية للأزمات الإنسانية لم تختف. ولا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة بالمدنيين، ولا يزال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني متفشياً. وتستمر آثار تغير المناخ والكوارث المتصلة بالطقس في الازدياد. وأكثر الفئات السكانية ضعفاً، بمن فيهم النساء والفتيات، هي الأكثر تضرراً. ونتيجة لذلك، نواجه الآن الآفاق المريعة للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد في سياقات متعددة. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق البالغ إزاء المخاطر في بوركيناسو، ونيجيريا، وجنوب السودان، واليمن.

ونحن نتطلع إلى عام ٢٠٢١، كيف سنلبي الاحتياجات الإنسانية لـ ٢٣٥ مليون شخص؟ وكيف يمكننا إبطاء متطلبات التمويل المتزايدة وكيف يمكننا دعم العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في الميدان؟ لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالقضية الإنسانية العالمية. وفي أيلول/سبتمبر، عيّنا أول مبعوث خاص لنا معني بالشؤون الإنسانية والوقاية من المجاعة. وينصب تركيزه المباشر على بناء التحالفات اللازمة لزيادة مستويات التمويل الإنساني ووضع حلول سياسية لمنع حدوث أزمات انعدام الأمن الغذائي الشديد جداً

سلامتهم ورفاههم وحقوقهم الأساسية بسبب الأعمال القتالية، فضلاً عن أن المنطقة تعج بالألغام الأرضية وغيرها من الذخائر المتفجرة. ما فتئت حكومة أوكرانيا مستمرة في جهودها الرامية إلى التخفيف من معاناة المواطنين الأوكرانيين المتضررين من العدوان الأجنبي، ولا سيما الأشخاص المشردون داخلياً. وتركز حالياً على تحسين اندماجهم الاجتماعي وتكيفهم، وتستكشف أفضل الممارسات في العمل المتعلق بإدماج المشردين داخلياً في المجتمعات المضيفة.

تتوق أوكرانيا إلى مواصلة مشاركة الأمم المتحدة في التغلب على التحديات الإنسانية في الأراضي المحتلة. في تشرين الأول/أكتوبر، دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الأمم المتحدة إلى المشاركة في وضع خطة عمل لاستعادة منطقة دونباس بعد انتهاء احتلالها وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي التي ليست تحت سيطرتها. وتواصل أوكرانيا، إلى جانب شركائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الاضطلاع بالأعمال الإنسانية، بما في ذلك خطط الاستجابة الإنسانية. وللتغلب على آثار النزاع الروسي الأوكراني، حشدت وكالات الأمم المتحدة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار طوال السنوات الست الماضية للاستجابة الإنسانية في مختلف القطاعات، مثل توفير الغذاء والمأوى واللوازم المنزلية، ودعم الاستعداد لفصل الشتاء، والحصول على المياه النظيفة، والتعليم، وتقديم الرعاية الصحية المناسبة. وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ إلى تقديم المساعدة الإنسانية الحاسمة والحماية إلى ١,٩ مليون شخص بحاجة إليها في شرق أوكرانيا.

ينبغي أن تظل حالات الطوارئ الإنسانية العالمية القائمة التي نشأت عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من الأسباب محور اهتمام المنظمات الإنسانية. ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة عملها في إنقاذ الأرواح في البلدان المعنية، وأن تحافظ على الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

في الختام، نود أن نبرز الاستجابة العالمية الموحدة لتدهور الحالة الإنسانية في العالم بشكل كبير هي وحدها التي ستمكنا من التغلب على

شخصية كبيرة وأخطار كبيرة، وتكيفوا وأبدعوا الضمان إيصال المعونة والخدمات إلى ٩٨ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأهني برنامج الأغذية العالمي لنيله جائزة نوبل للسلام على التزامه بالتصدي للمجاعة العالمية. وتلك إنجازات غير عادية يجب علينا جميعاً أن ننبي عليها للصمود أمام التحديات الجسام التي سنواجهها في عام ٢٠٢١. من هذا المنطلق، نعرب عن تأييدنا الكامل لاعتماد مشاريع القرارات A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.44 المعروضة علينا اليوم، بتوافق الآراء.

السيد فوشانجي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أفغانستان عن امتنانها الصادق للأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال (A/75/75 و A/75/238 و A/75/317 و A/75/84). وهي تصور حالة إنسانية سريعة التدهور في جميع أنحاء العالم، مدفوعة بالنزاعات والكوارث الطبيعية، وتتفاقم بفعل تغير المناخ. ومنذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الحالة الإنسانية تردياً. وفي أفغانستان وحول العالم، تؤدي هذه الحالة، التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، إلى مستوى غير مسبوق من الاحتياجات.

تغتتم أفغانستان هذه الفرصة لتشيد بجهود العاملين في المجال الإنساني والوكالات ومنظمات المجتمع المدني في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية أينما وقعت. إن شجاعتهم والتزامهم مثالاً ساطعاً على إنسانيتنا المشتركة. ونشيد بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من موظفي المساعدة الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم خدمةً لأضعف الفئات. وتشجب أفغانستان جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني واستهداف العاملين في المجال الإنساني من جانب أي جهات فاعلة، بما في ذلك حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية.

ووفقاً للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢١، هناك ١٨,٤ مليون أفغاني بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا المستوى من الاحتياجات يمثل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً منذ بداية عام ٢٠٢٠، عندما كان مستوى الاحتياجات قد زاد بالفعل بنسبة

ما برحت المملكة المتحدة من بين المانحين الرئيسيين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فقد قدمنا ١,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠، وفي الأسبوع الماضي وحده أعلننا عن تمويل بقيمة ٩٠ مليون دولار تقريباً للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ و ٨٠ مليون دولار لليمن. وليس سرا أن الميزانيات تتعرض لضغوط في جميع أنحاء العالم. ولكن من المذهل أن المانحين العشرة الأوائل يمثلون ٨٣ في المائة من التمويل الإنساني. والكلام وحده لا يكفي. إذ يتعين على الاقتصادات الكبرى من غير المانحين العشرة الأوائل أن تكثف جهودها. إن مسار الاحتياجات التمويلية المتزايدة باستمرار وصل إلى ٢٨,٨ مليار دولار في بداية عام ٢٠٢٠، وقفز إلى ٣٥ مليار دولار لعام ٢٠٢١، إنه ببساطة ليس مستداماً، لذلك نحن بحاجة إلى أن نكون أفضل في توقع الأزمات. ويمكن للاستثمار في استجابة أكثر فعالية تهدف إلى تفادي الأزمات الإنسانية أن يخفض التكلفة بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة. وهذا يعني استخدام تحليل وبيانات الإنذار المبكر على نحو أنجح، ولكنه يعني أيضاً، وبشكل حاسم، ضمان ربط البيانات بالخطط قبل وقوع الأزمات وربطها بإجراءات عملية مبكرة.

غير أن الاستجابة الإنسانية وحدها لا تكفي. إذ تتطلب الأزمات الإنسانية حلولاً سياسية. وعلينا أن نكفل أن تستفيد الأمم المتحدة استفادة كاملة من جميع الأدوات المتاحة لها. وتؤدي جميع الأطراف الفاعلة في مجالات السياسة والتنمية والسلام دوراً في منع الأزمات. وعلينا أيضاً أن نضمن وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وألا تُعرقل أو تُحبط، وألا يكون المدنيون والأهداف المدنية هدفاً للعنف. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني، ويجب أن ندعم بشكل قاطع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال. أي إطار معياري ضعيف لا يساعد أحداً

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

في خضم تلك التحديات غير المسبوقة، أود أن أنهى بياني بالاحتفاء بنجاحات دوائر العمل الإنساني الدولية، بل بنجاحات تعددية الأطراف. فقد تكيف العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، بتكلفة

للسناديق القطرية المشتركة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قيمة كبيرة في إطار التصدي للجائحة، بما في ذلك في أفغانستان، ويجب الآن سد النقص حتى المستويات اللازمة.

ومن خلال تنفيذ هذه السياسات، وتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها، وتعبئة الموارد اللازمة، يمكننا التصدي للتحديات التي نواجهها حالياً. إن العمل الحاسم والتمويل من أجل تلبية احتياجات اليوم سيحولان دون زيادة تدهور الحالة الإنسانية العالمية وسيساعدان على التصدي للانتشار العالمي للجائحة. ويجب أن نتذكر أنه لن يسلم أحد من الجائحة حتى يسلم منها الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة كورتوا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان عام ٢٠٢٠ مختلفاً عن أي عام آخر في الذاكرة الحديثة. إن الدول والمنظمات الدولية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، تتصدى للأثار المذهلة للجائحة التي ما زالت متواصلة، وهي جائحة أدت إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، وكشفت مواطن الضعف الفردية وأوجه الضعف المنهجية الموجودة أصلاً، بما في ذلك في النظم الصحية التي أضعفها النزاع. ونعلم بالفعل أن الجائحة تؤثر على الأنشطة الصحية الهامة، مما يؤدي إلى التراجع في مجالات مثل التحصين الروتيني ضد أمراض أخرى. لكنها أظهرت أيضاً بوضوح أنه في الأماكن التي يواجه فيها الناس بالفعل أوجه ضعف متزايدة، فإن طابع الجائحة وتأثيرها يصبحان على الفور متعددي الأوجه وذواتي أبعاد صحية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأبعاد تتعلق بالحماية. إن الاتجاهات التدميرية واسعة النطاق التي كانت موجودة قبل جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩، بما في ذلك اشتداد النزاعات، وتغير المناخ، وتزايد عدم المساواة، والتشرد لفترات طويلة، لا تزال قائمة وستبقى معنا، مما يجعل الاستجابات المنهجية أكثر أهمية. وما نؤجله اليوم سيستقل غداً.

٤٩ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. إنه رقم مذهل، ويكاد يكون غير مفهوم ومدمراً تماماً. ولكن لا يمكننا أن ندع حجم الاحتياجات يربكنا أو يجبرنا على الاستسلام. والحكومة الأفغانية ملتزمة التزاماً كاملاً بتسخير كل مواردها المحدودة لتلبية احتياجات كل فتاة وفتى وامرأة ورجل داخل حدودنا. ونطلب من المجتمع الدولي مساعدتنا في التغلب على تلك التحديات.

تتمثل أولويتنا القصوى في وقف فوري وشامل لإطلاق النار، على نحو ما دعت إليه حكومة أفغانستان والأمين العام وأيديته جميع الدول الأعضاء تقريباً. وندعو طالبان إلى النظر في الآثار المترتبة على تصاعد العنف الذي تمارسه في وقت يفقر فيه ١٨,٤ مليون شخص إلى أبسط الضروريات الأساسية ويحتاجون إلى معونة إنسانية للبقاء على قيد الحياة. ويجب أن ينتهي العنف الآن. ويجب علينا أيضاً أن نضمن حصول جميع الأشخاص في حالات الطوارئ الإنسانية على لقاءات كوفيد-١٩. إن قدرة المجتمع الدولي على تطعيم الفئات الأكثر ضعفاً اختبار لا يمكن أن نفشل في اجتيازه. وبالتعاون مع شركائنا في المساعدة الإنسانية، تستعد حكومة أفغانستان لتوزيع اللقاح في كل مقاطعة. وقد أنشأنا فريقاً عاملاً تقنياً وطنياً مخصصاً في وزارة الصحة العامة للاستجابة لكوفيد-١٩. وعملنا من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاءات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي من أجل الحصول على اللقاحات لـ ٢٠ في المائة من سكاننا. ولكن ٢٠ في المائة لا تكفي، ونحن بحاجة إلى مزيد من المساعدة من شركائنا لتحسين الجميع.

تعمل الحكومة أيضاً مع الشركاء على تنفيذ الأطر والسياسات القائمة لجعل المساعدة الإنسانية أكثر فعالية وكفاءة. ويجب أن نعزز التعاون بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام وتلك المتعلقة بالمناخ لكي تصبح هذه المساعدة أكثر استدامة.

وينبغي لنا تمويل الأطراف الفاعلة المحلية وتمكينها بروح من الشراكة الحقيقية. ولا بد أن نستفيد بقدر أكبر من آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك التمويل الاستباقي والتمويل المجمع. وقد كان

ثانياً، يجب على الدول أن تكفل، في سياق التصدي للجائحة وما بعدها، أن يتمكن مقدمو الخدمات الصحية الحيوية من القيام بعملهم دون خوف من التعرض للهجوم أو التمييز أو الوصم. وفي الفترة بين شباط/فبراير وأب/أغسطس وحدها، رصدت وفود اللجنة الدولية ٦٥٠ تقريراً عن حوادث عنف موجهة ضد توفير الرعاية الصحية المرتبطة بـ كوفيد-١٩ - وهو رقم لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من العدد الفعلي للحوادث. وقواعد القانون الدولي الإنساني واضحة جداً: يجب احترام وحماية العاملين الطبيين والمرافق الطبية التي تؤدي مهاماً إنسانية خالصة في جميع الأوقات. ويجب على المدنيين والمقاتلين الامتناع عن ممارسة العنف ضد المرضى ومقدمي الرعاية الطبية. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول، تماشياً مع التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان، ألا تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في حصول الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية على الرعاية الصحية.

ثالثاً، سواء في وقت السلم أو في النزاعات المسلحة، فإن قطاع الرعاية الصحية معرض أيضاً بشكل خاص لضرر الفضاء الإلكتروني. ولا نقبل الهجمات على البنية التحتية المادية للصحة وينبغي ألا نقبل مثل هذه الهجمات في الفضاء الإلكتروني. وتعرض هذه الهجمات حياة البشر للخطر من خلال إعاقة قدرة مرافق الرعاية الصحية على أداء وظائفها وتعطيل تقديم الرعاية للمرضى. وندعو الدول إلى أن تؤكد بشكل لا لبس فيه أن الهجمات الإلكترونية ضد الهياكل الأساسية الطبية غير مقبولة وغير قانونية، وأن تتخذ إجراءات لوقف هذه الهجمات.

رابعاً، يجب علينا - الدول والعاملون في مجال الأنشطة الإنسانية - أن نستخدم هذا الحدث المدمر الذي يحدث مرة كل جيل، للتفكير والتكيف والابتكار لتحسين الاستجابات. ونرى أن الجائحة تعجل تقديم الخدمات الإنسانية رقمياً، مثل الاستجابات في مجال الصحة العقلية. ولكن التحول ينطوي على مخاطر إلى جانب الفوائد. ونحث الدول والمنظمات الإنسانية ومقدمي الخدمات على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الحماية الفعالة للبيانات والمعلومات المصنّعة على الإنترنت

وعلاوة على ذلك، يعرب العديد من الأشخاص الذين نخدمهم في المجتمعات المتضررة، عن شواغل بعيدة كل البعد عن الجائحة باعتبارها مسألة صحية فقط. إن التشرد لفترات طويلة بسبب اتساع نطاق الأعمال العدائية وتزايد عدم الاستقرار، فضلاً عن عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، هي المسائل التي غالباً ما تعتبرها المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة شواغلهما الأكثر إلحاحاً. ويجب أن نضمن دعم الناس حتى يتمكنوا من مواجهة الصدمات التي يتعرض لها رفاههم وسبل عيشهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن هويتهم ومكان إقامتهم. وما يكمن في صميم هذا الأمر هو مسألة الكرامة - الكرامة التي تُحفظ عندما لا يضطر الآباء إلى الاختيار بين الرعاية الطبية والغذاء لأطفالهم، وكرامة ضمان التعليم الجيد للفتيات والفتيان حتى في خضم النزاعات والعنف، وكرامة ضمان الحصول على الرعاية الصحية البدنية والعقلية المناسبة دون تمييز. ومع استمرار الأزمة حتى عام ٢٠٢١، ما هي الخطوات التي يمكننا اتخاذها؟ تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقدم بعض التوصيات للدول.

أولاً، يجب على الدول أن تقي بالتزاماتها وتعهداتها المتعلقة بدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ، بما في ذلك في السياقات الأكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، يتطلب الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية استثناءات إنسانية حسنة الصياغة في أحكام مكافحة الإرهاب والجزاءات، حتى يتمكن العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين والبقاء على مقربة من المتضررين. إن تقديم المساعدة بصورة غير متحيزة يمكن منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من بناء علاقات ثقة في الأجل الطويل والحفاظ عليها، مع السكان المتضررين ومع جميع أطراف النزاع. وسيكون من الضروري توفير الثقة وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية لضمان وصول لقاوحات كوفيد-١٩ وكذلك اللقاوحات الروتينية إلى جميع المحتاجين، لا سيما في المناطق التي قد لا تتمكن الدول نفسها من الوصول إليها.

الأحمر عن الكوارث في العالم لعام ٢٠٢٠، المعنون "خطر ارتفاع الحرارة أو ارتفاع مستوى المياه"، إلى أن ٨٣ في المائة من جميع الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية قد نجمت في السنوات العشر الماضية عن أحوال الطقس القاسية والأحداث المتصلة بالمناخ مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر. وقد أودت بحياة أكثر من ٤١٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتضرر ١,٧ مليار شخص آخر في جميع أنحاء العالم، جراء الكوارث المتصلة بتغير المناخ والطقس في العقد الماضي. ونرى صلة واضحة بين أزمة المناخ وأزمة الغذاء المتزايدة، فضلاً عن أزمة كوفيد-١٩ الجارية في الوقت الراهن. وفي العام الماضي، توقع تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن تكلفة عدم القيام بأي شيء أنه، بعد عقد من الزمن، سيصل عدد المحتاجين إلى ١٥٠ مليون شخص سنوياً إذا لم يفعل العالم شيئاً لمعالجة أزمة المناخ. وهذا يتطلب ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً من المساعدات الإنسانية الإضافية. لقد فاجأت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العالم، وأدت إلى مزيد من الهشاشة والثغرات في نُظْمنا، لذلك نواجه هذا التحدي الإنساني الهائل اليوم وسنواجهه على مدى العقد القادم.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أن أشد الفئات ضعفاً وأقلها قدرة على التكيف هي التي تعاني أكثر من غيرها من الآثار المشتركة لتغير المناخ وكوفيد-١٩.

أدرك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنه في عام ٢٠٢٠ وحده، حدثت ١٣٢ ظاهرة جوية بالغة الشدة حتى الآن، تداخل ٩٢ منها مع جائحة كوفيد-١٩. وقد تضرر ما لا يقل عن ٥١,٦ مليون شخص في جميع أنحاء العالم من الفيضانات أو الجفاف أو العواصف، في حين تضرر ٢,٣ مليون شخص آخر من حرائق الغابات الكبرى، وتعرض ٤٣٧ مليون شخص من الفئات السكانية الضعيفة للحرارة الشديدة، وكل ذلك أثناء التعامل مع الآثار

والتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية. ويجب أن تكون الالتزامات المتعلقة بالحماية الإنسانية حقيقية في الساحة الرقمية.

وأخيراً، ينبغي للدول أن تدعم العمل الإنساني بما يتجاوز النماذج القصيرة الأجل. وقد أضقت الجائحة خطورة جديدة على الفهم المتمثل في وجوب تصدينا للتحديات الإنسانية بشكل شامل ومن منظور طويل الأجل يركز على بناء قدرة النظم والمجتمعات المحلية المعتمدة عليها على الصمود. ومع تحول الاهتمام إلى التعافي بعد كوفيد - ١٩، نحثُ الدول والمؤسسات المالية الدولية على كفاءة أن يستفيد السكان والمجتمعات المحلية الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع وما يعانونه من هشاشة وعنف من التمويل الذي يراعي احتياجاتهم ويلبيها ويعزز الخدمات الأساسية. واللجنة الدولية للصليب الأحمر على استعداد لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والتزاماتها الإنسانية، ومواصلة تقديم المساعدات للمتضررين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بليويت (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال

الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إن جمعياتنا الوطنية البالغ عددها ١٩٢ جمعية والد ١٤ مليون متطوع، يقفون في الخطوط الأمامية، متصدين ليلاً ونهاراً لأزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد-١٩. وتقوم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالعمل الإنساني، بما في ذلك عن طريق التصدي للتحديات في مجال الصحة العقلية، ودعم الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتقديم مساعدات نقدية لمن يحتاجونها، والوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة والأكثر عرضة للخطر، بمن فيهم المهاجرون والنساء المتضررات من العنف المنزلي وكبار السن. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط حاسمة.

أولاً، ازدادت الاحتياجات الإنسانية، وتغير المناخ يقاوم ذلك.

ويشير تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال

بينما يتعرض لخسائر اقتصادية. وقد انضمنا إلى الأمين العام في ندائه الذي وجهه في وقت سابق من هذا العام لتوفير اللقاح للشعوب.

ومع ذلك، فإن اللقاح في حد ذاته لا يكفي. ولن ينجح تعميم لقاح كوفيد-١٩ إلا إذا بُذلت جهود فورية لبناء الثقة في المجتمعات المحلية من خلال توسيع نطاق أنشطة الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية. ومن خلال الخدمة الجماعية والاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية التي أطلقها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، نهدف إلى تعزيز تنسيق وممارسة الاتصال بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية، وتقديم دعم أكثر اتساقاً ومنهجيةً ونوعيةً للحكومات والشركاء في اعتماد نُهج تركز على المجتمعات المحلية في التصدي للجائحة. وعلاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ورابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، في شراكة مع تحالف غافي للقاحات، ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، لدعم الدعوة إلى توزيع اللقاحات على نحو منصف بين المجتمعات المحلية والأشخاص الأكثر ضعفاً، ولا سيما في الأماكن التي يصعب الوصول إليها. إن ضمان الوصول العادل إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر ليس مسألة إنصاف وإنسانية فحسب، بل ضرورة ملحة في مجال الصحة العامة.

أخيراً، نشعر بالقلق من أن المهاجرين واللاجئين سيتخلفون عن الركب وبشكل أكبر. "الأقل حمايةً والأكثر تضرراً" عنوان التقرير، الذي نشرناه قبل بضعة أسابيع، والذي يبرز المخاطر الاستثنائية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في مجال الصحة والسلامة خلال جائحة كوفيد-١٩. فهم عالقون، ولا يستطيعون في كثير من الأحيان العودة إلى ديارهم، وتُركوا دون أي إمكانية للوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي، ويواجهون مخاطر متزايدة للترحيل والاحتجاز غير المبررين، فضلاً عن الوصم والتمييز. إن الدعم الإنساني للمهاجرين واللاجئين أكثر أهمية الآن، ونحن بحاجة إلى ضمان حمايتهم ودعمهم في زمن انتشار كوفيد-١٩.

المباشرة لجائحة كوفيد-١٩، أو السعي جاهدين لمواجهة تدابير الإغلاق الشامل والرقابة.

إن أضعف الفئات في العالم، أي الذين لا يملكون الموارد اللازمة لحماية أنفسهم من الكوارث والمحرومين من الحماية الاجتماعية، هم الأكثر تضرراً. كما أن عمليات الإغلاق الشامل والقيود المصممة لمنع انتشار الفيروس تعني أن فرص العمل وسُبل العيش شحيحة، وأن الأسواق وسلاسل الإمداد قد تعطلت. وانعدام الأمن الغذائي، والعنف الجنسي والجنساني، وتقييد حركة البشر ليست سوى بعض الآثار الواضحة التي نشهدها. وستؤثر التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة، ولسنوات قادمة. إن الكوارث المتصلة بالمناخ، وجائحة كوفيد-١٩ تبرز بجلاء الحاجة الملحة إلى الاستثمار في التأهب والعمل المبكر. وهذا تنبيه لنا جميعاً. ويتعين علينا مراعاة المخاطر المناخية والصحية وغيرها في القرارات بشكل أكثر اتساقاً. وعلينا أن ندرك حجم هذه الأزمات وأن تتوفر لدينا الخطط والنظم المناسبة قبل أن يتعين علينا التصدي لها.

ثالثاً، وربما الأهم من ذلك، أن الاستجابة العالمية لا تتناسب مع الاحتياجات العالمية. ونشعر بالقلق إزاء فشل العالم في اغتنام الفرصة للتعافي بطريقة مرنة وأكثر شمولاً للجميع ومراعاةً للبيئة، مما يؤدي في الواقع إلى ترسيخ سياسات وهياكل تلحق أضراراً إضافية بنظام المناخ يتعذر إصلاحها، وتشكل تهديداً وجودياً للعديد من المجتمعات والأمم. ومع ذلك، هناك عدد كبير جداً من السبل لضمان مستقبل ذكي مناخياً. فعلى سبيل المثال، يمكن للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفه الجهة المضيفة لشراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، التي أطلقتها بنغلاديش في العام الماضي في مؤتمر قمة العمل المناخي، أن يرى فيها فرصة لحماية ما يصل إلى مليار شخص والحفاظ على سلامتهم بحلول عام ٢٠٣٠. ويساورنا قلق إزاء احتمال ألا يصل لقاح كوفيد-١٩ إلا إلى عدد قليل من البلدان، ويترك ما تبقى من العالم يكابد لكبح انتشار الفيروس

بدلاً من ذلك تقديم تحديثات تقنية. وكان هناك اتفاق واسع بين جميع الحاضرين على عدم فتح مناقشات هذا العام. لذلك، لا نفهم الحاجة إلى الدعوة إلى التصويت على مشاريع القرارات التي لم يتم التفاوض بشأنها هذا العام. وعلاوة على ذلك، كان هناك اتفاق واسع بين الوفود خلال المفاوضات التي جرت في العام الماضي حول العودة إلى الصيغة المتفق عليها سابقاً في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من منطوق القرار الجامع والفقرة ٦٢ من منطوق القرار المتعلق بالكوارث الطبيعية، عندما أصبح من الواضح أن الجهود المتضافرة والمطوّلة لإيجاد صيغة بديلة لن تؤدي إلى اتفاق مقبول لدى جميع الوفود. وأعضاء الأمم المتحدة، وكثير منهم لديه آراء متباينة بشأن المسألة المطروحة، تمكنوا دائماً من الاتفاق على تلك الصيغة، مما يوضح كيفية مراعاة العناية والتوازن في صياغة تلك الفقرات التي صمدت زمناً طويلاً.

في ذلك السياق، علينا ألا ننسى أن المجتمع الدولي قطع التزاماً مشتركاً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية. ومن شأن إضعاف تلك الصيغة أن يشكل سابقة سلبية، ويعيدنا إلى الوراء في الزمن، ويهمل ويقوض الالتزامات التي قطعتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن التعاون الدولي، وتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، مسألتان حاسمتان تتطلبان منا أن نتصرف بمسؤولية. ولن يؤدي الإخلال بتوافق الآراء على مشاريع القرارات تلك إلا إلى عواقب سلبية، وسيلحق الضرر أولاً وقبل كل شيء بالحقوق الأساسية للنساء والفتيات اللاتي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي لصالح تلك الفقرات، ونحضر جميع الدول الأخرى إلى أن تعقل الشيء نفسه.

السيد كيلسي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها للميسرين على قيادتهما بشأن مشاريع

لا يمكننا أن نكتفي بمعالجة مشكلة واحدة فقط في كل مرة. ومع تقادم المخاطر وتداخلها، فلا بد لنا من تبسيط نهجنا. وليس الوقت في صالحنا. ويجب أن تتكاتف جهودنا الآن. وختاماً، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية التابعة له، ومن خلال متطوعي البالغ عددهم ١٤ مليون متطوع في جميع أنحاء العالم، على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في دعم الحكومات لمواصلة السعي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/75/L.11 و A/75/L.42 و A/75/L.43 و A/75/L.44. يُرجى من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو الموقف قبل البت في أي من مشاريع القرارات القيام بذلك في مداخلة واحدة. قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أود أن أذكر الوفود بأنها محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غوبل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختشتاين والنرويج، وهي أعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك جمهورية مولدوفا وأستراليا والمكسيك ونيوزيلندا وكندا. يأسف جدا الاتحاد الأوروبي لقرار الولايات المتحدة، للمرة الثانية،

الدعوة إلى التصويت على الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من منطوق مشروع القرار الإنساني الشامل (A/75/L.44) وعلى الفقرة ٦٢ من منطوق مشروع القرار بشأن الكوارث الطبيعية (A/75/L.11)، التي اعتمدت تقليدياً بتوافق الآراء. ونعتقد أن السويد والمغرب قد أوضحا بطريقة شفافة وعادلة رغبتهما في عدم فتح مشاريع القرارات هذا العام، واختارا

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.11، المعنون، "التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.11: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، تركيا، الجبل الأسود، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، قبرص، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٦٢ من منطوق مشروع القرار A/75/L.11.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، الكامرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف،

القرارات (A/75/L.43، A/75/L.42، A/75/L.11، و A/75/L.44) المعروضة علينا، ونرحب بالنهج المتبع بعدم إعادة فتح مناقشة النص.

نعرب عن خيبة أملنا إزاء الدعوة إلى التصويت التي وجهتها الولايات المتحدة، سعياً إلى حذف الصيغة المتفق عليها بشأن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. إن المملكة المتحدة راسخة في التزامها بالمساواة بين الجنسين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وبحقوق الجميع، ويساورنا القلق إزاء المحاولات المتكررة للترجع عن تلك الحقوق الثابتة. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء أي محاولات للحد من إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما أنه، أثناء التصدي لجائحة فيروس كورونا، يجري تحويل إمكانية الحصول على هذه الخدمات الحيوية ها. وغالبا ما تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية منقذة للحياة، وتحتاج النساء والفتيات المتضررات من النزاعات والأزمات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر من أي وقت مضى. وتشتد الحاجة تلك الاحتياجات في الأزمات والنزاعات والسياقات الإنسانية. كذلك فإن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، التي تشمل الحصول على الخدمات الصحية الجيدة والشاملة، مهم للغاية لتمكين النساء والفتيات في كل مكان. ولن نحقق الأهداف العالمية إذا لم نكفل لجميع الناس إمكانية الحصول على حقوقهم وإعمال تلك الحقوق.

لذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد عزمه الراسخ على الدفاع عن التزاماته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتاة وتنفيذها. ولهذا السبب لا يمكننا أن نقبل هذه المحاولة للترجع عن صيغة متفق عليها سابقاً، ولهذا السبب تؤيد المملكة المتحدة الفقرات التي دُعي إلى التصويت عليها وتحت جميع الدول الأعضاء على أن تفعل الشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.42، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، بليز، بوركينا فاسو، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الجمهورية الدومينيكية، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السلفادور، السنغال، صربيا، غانا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فييت نام، كابو فيردي، كوت ديفوار، كولومبيا، مدغشقر، ملاوي، ملديف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.42؟
اعتمد مشروع القرار A/75/L.42 (القرار ١٢٥/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.43، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".
أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.43، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: آيسلندا، باكستان، بالاو، جورجيا، صربيا، غينيا الاستوائية، موناكو، النرويج.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.43؟
اعتمد مشروع القرار A/75/L.43 (القرار ١٢٦/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.44، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".
أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

ليبيا، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا أحد.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٦٢ من المنطوق بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٣ أصوات.

[بعد ذلك، أبلغت وفود بنغلاديش وهندوراس وميانمار بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.11؟
اعتمد مشروع القرار A/75/L.11 (القرار ١٢٤/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.42، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور- ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

ليبيا، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

لا أحد

تقرر الإبقاء على الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من المنطوق بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٣ أصوات.

[بعد ذلك، أبلغ وفد بنغلاديش وميانمار الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.44؟
اعتمد مشروع القرار A/75/L.44 (القرار ١٢٧/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنستمع إلى المتكلمين تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار في هذه القاعة الساعة ١٥/٠٠.

أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي، التي طلبت أن تتكلم ممارسة لحق الرد.

السيدة كارمازينسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
أود أن أمارس حقي في الرد على وفد أوكرانيا. نأسف لأن أوكرانيا لم تتمكن مرة أخرى من الامتناع عن استخدام منصة الأمم المتحدة لتسييس مناقشتنا على أساس صورة مشوهة لما يجري في جنوب شرقي أوكرانيا. وهذا يجبرنا على تذكير الجمعية بأن التحديات الإنسانية التي

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.44، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: أفغانستان، إندونيسيا، بالاو، بنغلاديش، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السلفادور، السنغال، سيراليون، غانا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، قطر، كابو فيردي، كوت ديفوار، لبنان، مدغشقر، ملديف، ناميبيا، نيجيريا، الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من منطوق مشروع القرار A/75/L.44.
أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، الكامرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية

الاستماع إلى البيانات المستتيرة للمشاركين، أرى أن من الواضح تماماً أن المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمة، بعد ٧٥ عاماً من إنشاء الأمم المتحدة، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع وكالات الأمم المتحدة وموظفيها المتفانين للغاية، ولا سيما العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي. كما أشيد بمنظمات المساعدة الإنسانية المحلية والوطنية والدولية التي يعتبر عملها أساسياً لمواصلة إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم بأمرس الحاجة إليها. لقد زادت جائحة فيروس كورونا من حدة احتياجات أكثر الفئات ضعفاً. ويمكن لجهودنا الرامية إلى تنسيق المساعدة الإنسانية أن تتفقد الأرواح وتساعد على حماية المحتاجين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

تواجه سكان ذلك الجزء من البلد تُعزى إلى الأعمال العسكرية التي تقوم بها سلطات كييف ضد أشخاص من سكانها الذين لم يعترفوا بالإطاحة بالحكومة في عام ٢٠١٤. أما بالنسبة لروسيا، فنحن على دراية بالمشاكل الإنسانية في بلد جارتنا أوكرانيا. فالأرقام ليست بحاجة إلى شرح. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تقدم أكثر من ١,٥ مليون مواطن أوكراني بطلبات للحصول على الجنسية الروسية أو وضع اللاجئ أو الإقامة المؤقتة في الاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد، لدينا سؤال بسيط جداً. هل يهرب الناس حقاً من حياة جيدة؟ ولماذا يفرون إلى بلد آخر بدلاً من أن يطلبوا من حكومة أوكرانيا هذا النوع من المساعدة؟ هذا كل ما لدي قوله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالمساهمات التي قدمت في هذه المناقشة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. وبعد